مكتبة الأهرام
للبحث العلمي

السوق الشرق أوسطية

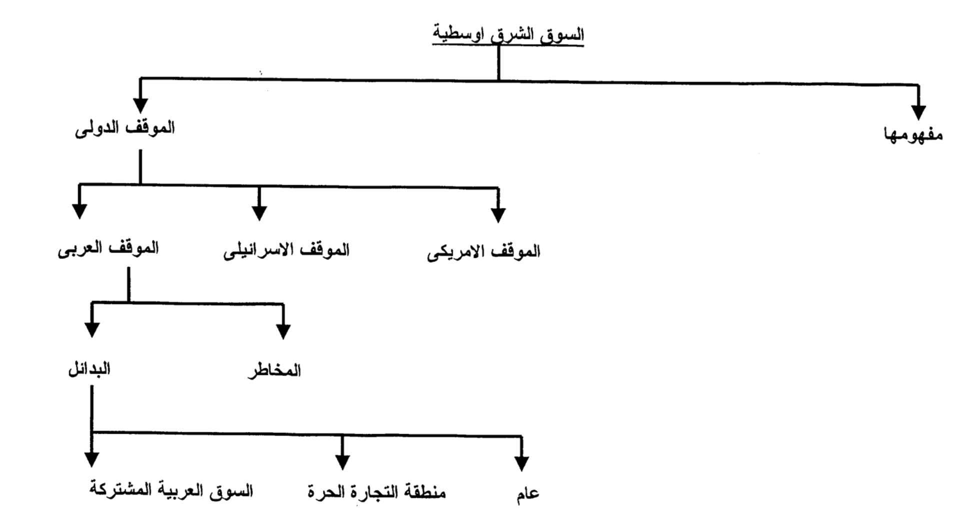


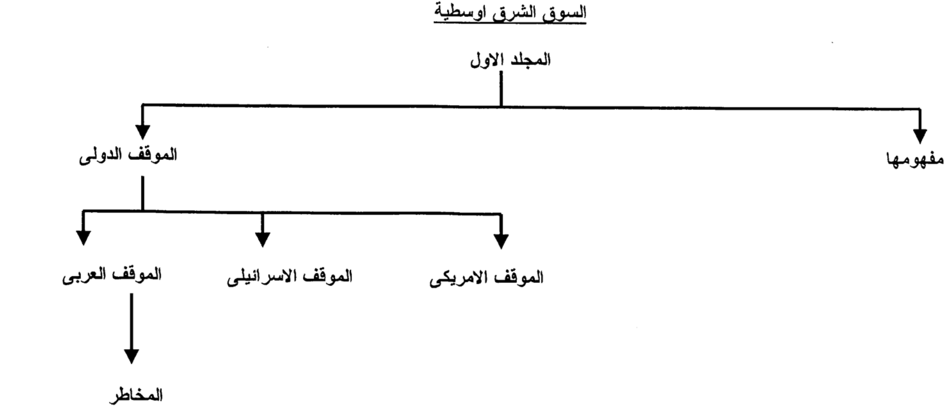
السوق الشرق أوسطية

المجلد الأول

إعــــــداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


السوق الشرق اوسطية
مفهومها
الموقف الدولى
الموقف الامريكى
الموقف الاسرائيلى
الموقف العربى
المخاطر
البدائل
عام
منطقة التجارة الحرة
السوق العربية المشتركة


السوق الشرق اوسطية
المجلد الاول
مفهومها
الموقف الدولى
الموقف الامريكى
الموقف الاسرائيلى
الموقف العربى
المخاطر

قائمة المصادر

أولا: الجرائد

الاهرام – العالم اليوم – السياسة الكويتية

ثانيا : المجلات

مجلة الاهرام الاقتصادى – مجلة السياسة الدولية – مجلة الوسط

ثالثا : الكتب

١ –	كتاب	الشرق اوسطية	محمد سعيد النابلسى		١٩٩٥
٢ –	كتاب	اقتصاديات الوطن العربى	نواف الرومى		١٩٩٧
٣ –	كراسات استراتيجية	الرؤى المستقبلية للشرق العربى	سعد الدين ابراهيم	ع : ٥٢	١٩٩٧
٤	كتاب	المتغيرات الاقتصادية الدولية	مجذاب بدر عناد		١٩٩٨
٥	كتاب	المشروع الشرق اوسطى	ماجد كيالى		١٩٩٨
٦	ملف الاهرام الاستراتيجى	منطقة التجارة العربية الحرة	احمد خليل الضبع	ع : ٤٠	١٩٩٨
٧	كتاب	تحديث مصر	شريف دلاور		١٩٩٩
٨	كتاب	السوق العربية المشتركة	سليمان المنذرى		١٩٩٩
٩	كراسات استراتيجية	السوق العربية المشتركة	نبيل كحالة	ع : ٨٠	١٩٩٩
١٠	كتاب	التقرير الاستراتيجى العربى	وحيد عبد المجيد		١٩٩٩

مفهومها

السوق الشرق اوسطية

مفهومها

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الشرق اوسطية ماهيتها	محمد سعيد النابلسى	(كتاب) الشرق اوسطية		١٩٩٥	١
٢	الشرق اوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية	ممدوح شوقى	(مجلة) السياسة الدولية	١٢٥	يوليو ١٩٩٦	٤
٣	الرؤية الشرق اوسطية	سعد الدين ابراهيم	كراسات استراتيجية	٥٢	١٩٩٧	٩
٤	النظام الاقليمى والنظام الشرق اوسطى	ماجد كيالى	(كتاب) المشروع الشرق اوسطى		١٩٩٨	١٣
٥	السوق الشرق اوسطية	شريف دلاور	(كتاب) تحديث مصر		١٩٩٩	١٦

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد سعيد النابلسى
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) الشرق أوسطية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٥

الشرق أوسطية ـ ماهيتها وإمكانات نجاحها

مفهوم الشرق الأوسط

ليس هناك تحديد جغرافى متفق عليه للشرق الأوسط . فهو فى التفكير العربى يشمل البلدان العربية فى آسيا ومصر دون بلدان شمال أفريقيا والسودان . وهو فى التفكير الغربى السياسى الحالى يضم سوريا ولبنان والأردن وفلسطين وإسرائيل ومصر . وهو فى التفكير الاسرائيلى المنصب على جوهر العملية السلمية يضم سوريا ولبنان والأردن وإسرائيل ومصر أيضا ، ولكن المنظور السياسى الاسرائيلى يضيف العراق ، ومنظور الاقتصاد السياسى الاسرائيلى يضيف دول الخليج ، والمنظور الاستراتيجى الاسرائيلى يضيف ليبيا وإيران وتركيا والباكستان .

ولهذا التفاوت فى تحديد مفهوم الشرق الأوسط دلالاته الكبيرة والمعقدة التى لا يتسع المجال لتناولها . ورغم ذلك يفرض موضوع الورقة الأخذ بمفهوم واضح للشرق الأوسط . ولعل المنظور الاقتصادى المستقبلى يفرض أن يضم الشرق الأوسط الأردن ، وفلسطين ، وإسرائيل ، وسوريا ، ولبنان ، والعراق ، علاوة على مصر ، مع التنويه بأن للعراق وضعا خاصا على المدى المنظور . ويذكر أن مفهوم هذا التجمع الإقليمى ، الذى يطلق عليه أحيانا تعبير « المشرق » أو تعبير « الشرق الأوسط الجديد » قد بدأ بالظهور بشكل أو آخر حتى قبل حرب الخليج ، وذلك جنبًا إلى جنب مع تجمع الخليج العربى والتجمع المغاربى . ولكن العملية السلمية زادت من تسليط الضوء على هذا المفهوم ، وعززت من النظرة له كبديل لمفهوم الوحدة العربية . ومهما يكن من أمر ، فإن هذا المفهوم للشرق الأوسط الجديد هو الذى يلاقى جل الاهتمام ، وهو موضوع الترتيبات الاقتصادية المرافقة للعملية السلمية .

أهداف الشرق أوسطية

فرضت جملة من التطورات الدولية والإقليمية الانتقال بالصراع العربى الإسرائيلى من حالة « اللاسلم واللاحرب » التى وصلها إلى حالة التفاوض على إقامة السلام فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكى . وعززت حرب الخليج عملية الانتقال للحالة الجديدة . ولكن هذا السياق للأحداث مهدت له تطورات سابقة أيضا أبرزها فشل الحل العسكرى للصراع العربى الاسرائيلى ، وتلاشى الايمان بإمكانيته على المدى المنظور .

ويصوغ سياق الأحداث الدولية والاقليمية أهدافا ومصالح دولية وإقليمية وقطرية متباينة للشرق أوسطية . وبالتركيز على المنظور الاقتصادى فقط ، يمكن ذكر الأهداف التالية للشرق أوسطية :

١ ـ تأمين استمرارية إمدادات النفط للدول الصناعية وخاصة أمريكا على المدى البعيد بكميات وأسعار ملائمة . وينظر للسوق الشرق أوسطية على أنها أحد متطلبات دعم الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى لدول المنطقة المحيطة بمنطقة النفط .

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد سعيد النابلسى
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) الشرق أوسطية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٥

٢ - ترى الدول الغربية أن تكوين تجمع جديد فى المنطقة باسم الشرق الأوسط يساعد فى إزالة الصبغة القومية عن مواقف دول المنطقة ، ويمكنها بالتالى من التعامل مع العالم العربى ضمن عدة تكتلات أقل حجما من التكتل العربى الشامل فى حالة قيامه .

٣ - يعتبر الاستقرار السياسى والاقتصادى فى منطقة الشرق الأوسط ذا أهمية بالغة بالنسبة لأوروبا ، وذلك لقربها الجغرافى وما يمكن أن يولده عدم الاستقرار من مشاكل لأوروبا ، وخاصة المرتبطة منها بالتطرف وبالهجرات . لذلك ، فإن إنشاء هذا التجمع وتطويره اقتصاديا ، يساعد أوروبا فى الحد من التبعات المحتملة ، وينعكس إيجابيا على استراتيجياتها الاقتصادية .

٤ - تنظر الدول الصناعية إلى أن إنشاء السوق الشرق أوسطية سيعمل على تنمية المنطقة وازدهارها اقتصاديا ، مما يساعد على توسيع سوق المنطقة وقدرتها على استيعاب منتجات الدول الصناعية بما فيها إسرائيل .

٥ - إن فكرة الشرق أوسطية جزء من استراتيجية طويلة المدى تتبناها الدول الغربية ، وترتبط ارتباطا وثيقا بالعملية السلمية . وضمن هذا الإطار ، فإن مشروع الشرق أوسطية يسعى إلى أن يحقق على المدى المتوسط والبعيد :

(أ) زيادة تقبل الناس فى الجانبين الإسرائيلى والعربى للعملية السلمية من خلال الربط بين تحقيق الازدهار الاقتصادى ، وبين قيام السوق الشرق أوسطية .

(ب) إفساح المجال أمام إسرائيل للدخول إلى المنطقة من خلال الاقتصاد بعد فشلها فى ذلك عن طريق الخيار العسكرى .

(جـ) توفير صيغة بديلة لدعم الاقتصاد الاسرائيلى تساعد فى التخفيف من العبء المترتب لتحقيق ذلك على اقتصادات الدول الكبرى ، وخاصة الاقتصاد الأمريكى .

٦ - تسعى الدول الكبرى ، وخاصة أمريكا ، من خلال إقامة السوق الشرق أوسطية ، إلى إلحاق دول المنطقة بالاقتصاد العالمى خاصة فيما يتعلق بسياسات التحرر الاقتصادى . ويستدل على ذلك من توجيه دول المنطقة نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) ، وربط المنطقة باتفاقيات للشراكة مع أوروبا ، وطرح فكرة الارتباط بالولايات المتحدة ضمن اتفاقات التجارة الحرة .

٧ - تتطلع كل دولة من دول المنطقة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية ، حيث تجد هذه الدول فى قيام السوق الشرق أوسطية فرصة لتجاوز المعوقات التى كانت تحول دون تنمية اقتصادها ، سواء من حيث تأمين موارد إضافية أو من حيث توافر سوق أكثر اتساعا لتسويق فوائض إنتاجها .

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد سعيد النابلسى
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العـــدد :	
المصــــدر :	(كتاب) الشرق أوسطية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٥

إمكانات السوق الشرق أوسطية

من الناحية النظرية ، تملك دول الشرق الأوسط ، بالمفهوم الذى تم اعتماده سابقا لأغراض هذه الدراسة ، عددا من المقومات التى تساعد على إنشائها ، وتجعل من قيامها فرصة جيدة لتحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية للدول المعنية . ومن أبرز هذه المقومات ما يلى :

١ - تشكل دول الشرق الأوسط مجتمعة اقتصادا ذا حجم معقول وقادرا على المنافسة فى وجه التكتلات الاقليمية التى ظهرت فى السنوات الأخيرة . ففى عام ١٩٩٣ بلغ مجموع الناتج المحلى الاجمالى لهذه الدول (بدون العراق) حوالى ١٤١,٣ مليار دولار أمريكى . وإذا ما علمنا أن التجارة الخارجية تشكل أكثر من نصف الناتج المحلى الإجمالى لهذه الدول ، فإن قيام السوق الشرق أوسطية يبشر بمستقبل واعد لحجم ومدى التعاون بين دول السوق .

٢ - تشكل دول الشرق الأوسط سوقا واسعة لاستيعاب الاستثمارات سواء الموجهة للبنية التحتية ، أو لإنتاج السلع والخدمات . ومن مؤشرات ذلك أن عدد سكان هذه الدول بلغ حوالى ٨٤ مليون نسمة فى عام ١٩٩٣ ، علاوة على توافر الموارد والفرص لاستغلالها .

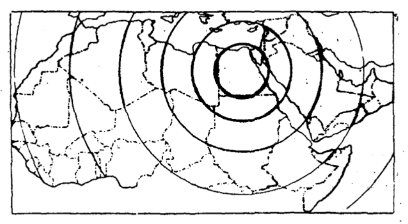
٣ - إن تفاوت البنية الإنتاجية وتباينها بين دول الشرق الأوسط يشكل عنصرا داعما لنجاح السوق الشرق أوسطية فى حالة قيامها ، حيث تستفيد كل دولة من المزايا المتوافرة لدى الدول الأخرى . فبينما يتمتع الاقتصاد الاسرائيلى بقاعدة صناعية ومستوى تكنولوجى متطور ، يغلب على الاقتصادات العربية الطابع التقليدى .

٤ - إن تنوع عناصر الإنتاج فى دول المنطقة ووفرتها يشكل أساسا جيدا لدعم التكامل الاقتصادى بين دول المنطقة . فبينما تمتاز إسرائيل بوفرة رأس المال والقدرة على حشده من مختلف أنحاء العالم ، تمتاز بعض الدول العربية الشرق أوسطية بوفرة الأيدى العاملة الماهرة والرخيصة بينما يمتاز بعضها الآخر بوفرة الموارد الطبيعية .

٥ - تحظى السوق الشرق أوسطية بدعم وتأييد الدول الكبرى ، وخاصة أمريكا وأوروبا . وقيام مثل هذه السوق هو أقدر على جذب تدفقات التمويل والاستثمار من الخارج .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	ممدوح شوقي
الموضوع الفرعي :	مفهومها	رقم العـــدد :	١٢٥
المصــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصــدور :	يوليو ١٩٩٦

الشرق أوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإقتصادية



د. ممدوح شوقي

ظلت نظرية الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيك - Geo-politics) التى تعنى ممارسة القوة العسكرية والدبلوماسية من أجل تحقيق التوسيع الإقليمى أو الأمنى وبسط النفوذ على الدول الأخرى، هى المسيطرة على الفكر السياسى حتى انهيار الإتحاد السوفيتى، وقد ترتب على ذلك تراجع نسبى فى أهمية نظرية الجيوبوليتيك.

ومع إختفاء مصادر الأخطار التقليدية، فإن القوى الأكبر فى الحلبه الرئيسية للصراع فى الشئون العالمية أصبحت مشغوله بصراع جديد من أجل النفوذ الإقتصادى والسيادة الصناعية وهو ما يطلق عليه الجغرافيا الإقتصادية (الجيوايكونوميك - Geoeconomic). وتضم ترسانة الجيوايكونوميك أسلحة قديمة وأخرى جديدة، مثل التعريفة الجمركية، وقرارات الحد من الواردات، والحواجز التجارية، وإقامة مناطق للتجارة الحرة. وتهدف هذه الإسلحة إلى السيطرة الصناعية للمستقبل بتحقيق تفوق تكنولوجى حاسم.

وفى إطار الرؤية الجديدة للتنافس الإقتصادى بين الدول، فإن تحقيق التفوق أو التقدم الإقتصادى أصبح يعادل القوة العسكرية. كما أن التقدم الإنتاجى يعادل تطوير الإسلحة. وكذلك فإن إقتحام الأسواق الذى تسانده الدولة لا يقل أهمية عن القواعد العسكرية فى أراضى الدول الأجنبية، كما يماثل النفوذ الدبلوماسى.

لكن ذلك لا يعنى أن الدول الكبرى فى حلبة الصراع العالمى، وخاصة الولايات المتحدة، قد تخلت تماما عن نظرية الجيوبوليتيك فمازالت سياستها تحمل محتويات جيوبولتيكية تجاه دول الفناء الخلفى ذات النزاعات العدوانية التى لم تدخل مرحلة التحول إلى ظاهرة الجيوايكونوميك ولم تصل بعد إلى درجة كافية من الإستقرار اللازم لرسوخ التزاماتها الجديدة نحو طريق الجيوايكونوميك.

وقد ادركت بعض الدول منذ فترة أهمية النزعة الإقليمية كأداة لتعزيز النشاط الإقتصادى وتحقيق الرخاء تطبيقاً لنظرية الجيوايكونوميك. ومن أهم مظاهر ذلك تجمع دول الإتحاد الأوروبى الذى بنى قواعده الراسخة على فكرة التعاون الإقتصادى الإقليمى. وهناك أمثه أخرى حديثه كرابطة دول جنوب شرق آسيا (الاسيان) وإتفاق التعاون الإقتصادى بين آسيا ومنطقة المحيط الهادى (ابيك) وتجمع بلدان جنوب أمريكا اللاتينيه - السوق المشتركة لبلدان الجنوب (ميركوسور) وتجمع (النافتا) الذى يضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.

ومن اللافت للنظر أن الدول العربية كانت سباقة فى السعى نحو دعم علاقاتها الإقتصادية ادراكا منها لأهمية

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	ممدوح شوقى
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العـــدد :	١٢٥
المصـــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	يوليو ١٩٩٦

العنصر الإقتصادى فى تحقيق الوحدة الإقليمية فقد شهدت المسيرة العربية إنشاء المجلس الإقتصادى للجامعة عام ١٩٥٤، وإتفاقية الوحدة الإقتصادية عام ١٩٥٧، وتم إنشاء عدد من المنظمات العربية (المنظمة العربية للتنمية الزارعية - للصناعة والتعدين - الصندوق العربى للانماء الإقتصادى والإجتماعى - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار - صندوق النقد العربى)... الا أن هذه النماذج الإقتصادية العربية لم تحقق بعد تطلعات الشعوب العربية وأصبحت هناك فجوة كبيرة بين الأهداف المتوخاه وما تحقق فعلاً، فهى تحمل طابع التمنيات أكثر من الواقع فبعض الدول العربية ترى إن التكامل يمثل خطراً يهدد سيادتها الوطنية، فلجأت إلى حماية هذه السيادة بالسياسات الإقتصادية الحمائية. ومن ثم لم يتوافر للتعاون الإقتصادى العربى صدق الإدارة السياسة التى تؤمن به وتعمل من أجله.

إما فيما يخص منطقتنا فى الوقت الراهن فانه يمكن القول أننا نشهد ثلاثة محاور تلتقى فى المرحلة الحالية - تمثل بشكل أو بآخر - محاولات للإقتراب من مفهوم الجيواكونوميك، أو تكون مزيجاً بين الجيوايكونوميك والجيوبوليتيك غير أن السمة الرئيسية لهذه المحاور الثلاثة هى أنها تبتعد إلى حد ما عن نظرية الجيوبوليتكس بمفهومها التقليدى.

المحور الأول : الذى يعكس ظاهرة العالمية الإقتصادية (Economic Glibalisation) والتى تمثلت أخيراً بعد مفاوضات "الجات" فى إنشاء منظمة التجارة العالمية التى، إنضمت إليها مائة وأربعة عشر دولة. والانضمام إلى هذه المنظمة سيفرض على كل دولة التزامات شتى فيما يتعلق بتحرير إقتصادها وقد يؤثر ذلك على علاقاتها بدول الإقليم الذى تنتمى اليه.

وتقوم فكرة العالمية الإقتصادية على أساس تحرك رأس المال بدون قيود، وإنتقال الأفراد بغير حدود، وتدفق المعلومات بدون سدود. وتتوقف على بيروقراطية عالمية ليست لها هوية أو جنسية أو خرائط. وواكب ذلك أيضاً تزايد الإهتمام بتعزيز وإقامة التكتلات الإقتصادية العملاقة، والضغط المتزايد نحو تبنى منهج الإقتصاد الحر، وجوهره التحول إلى القطاع الخاص، وبروز التوجه نحو عالمية الإقتصاد.

المحور الثانى : ويمثل المشروع الإوروبى المتوسطى الذى يقدم لبعض الدول العربية صفقة شاملة فيها الأمن والتكنولوجيا والثقافة والتبادل الإقتصادى والتجارى، وما قد يحمله من أنصراف الدول العربية عن التعامل فيما بينها، حيث تركز على التفاعل الإيجابى المثمر مع أوروبا ويسمح هذا المشروع أيضاً بتواجد إسرائيل وتركيا وقبرص ومالطة من خلال صفقة شاملة لكل دول المتوسط.

ويهدف المشروع الأوروبى المتوسطى إلى ضم دول حوض البحر المتوسط بسواحله الشمالية والجنوبية والشرقية .. فضلاً عن باقى دول الإتحاد الأوروبى غير المطلة على البحر المتوسط فى تجمع يهدف إلى خلق تعاون متوازن للعلاقات بين الشمال الأوروبى والجنوب العربى (المتوسطى) فى مختلف المجالات الثقافية والأمنية وبحث التعاون الإقتصادى فى مقدمتة، وأقامة منطقة للتجارة الحرة عام ٢٠٠٠، وما يحمله ذلك من إحتمالات التنافس مع فكرة السوق الشرق أوسطية التى تعمل مؤتمرات القمة الإقتصادية المتعاقبة على دعمها وأقامة بنيانها فى المنطقة.

وكانت الدول الأوروبية المطلة على المتوسط هى المحركة لهذه المبادرة ونجحت فى جمع دول الإتحاد الأوروبى والدول المتوسطية (١٥ + ١٢) فى مؤتمر برشلونة الذى عقد فى نوفمبر ١٩٩٥.

المحور الثالث: يعكس مشروع الشرق أوسطية الذى يوسع من مفهوم الإقليم فتدخل فيه إسرائيل، كما أن المشروع يسمح بدخول دول الجوار مثل تركيا.

وقد بدأ هذا المشروع يزحف على المنطقة تقوده الولايات المتحدة، وتدفع مسيرته إسرائيل وغالبية دول المنطقة. ويتحرك المشروع حثيثاً من خلال خطوات عملية اخذت شكل مؤتمرات موسعة للقمة ذات مضمون إقتصادى مكثف، والتى تعتبر وليدة فكرة المفاوضات المتعددة الأطراف أو تجسيداً لها. والمنبثقة عن صيغة مدريد للسلام عام ١٩٩١.

وسوف يقتصر الحديث فى هذه الدراسة حول المشروع الشرق أوسطى، والذى ثار حوله كثير من الجدل.

المقصود بالشرق الأوسط :

ارتبط مفهوم الشرق الأوسط بالاستراتيجية الغربية التى تنظر إلى طبيعة الشرق الأوسط كساحة دائمة للمواجهة الإستراتيجية بين القوى المتنافسة منذ مطلع القرن العشرين. ومن ثم تعددت إستخداماته ومعانيه. فهو يستخدم تارة للأشارة إلى الدول العربية شرق قناة السويس ومصر وليبيا وإسرائيل إضافة إلى تركيا وإيران. وتارة أخرى يتسع هذا المصطلح ليشمل الباكستان. وفى تعريفات أخرى يتم تمييز دول المغرب العربى عن مجمل النطاق الجغرافى للشرق الأوسط، فيشار اليها كدول شمال القارة الأفريقية كما حدث فى القمة الإقتصادية التى عقدت فى الدار البيضاء فى نوفمبر ١٩٩٤، والتى أطلق عليها "المؤتمر الإقتصادى للتنمية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

ويختلف معنى الشرق الأوسط فى التفكير العربى عنه فى التفكير الإسرائيلى والتفكير الغربى بصفة عامه. فهو فى التفكير العربى، يشمل البلدان العربية فى آسيا ومصر دون شمال أفريقيا والسودان. وفى المنظور السياسى الإسرائيلى يشمل العراق وإيران وتركيا وباكستان أيضاً وبينما يمتد فى المنظور الإقتصادى الإسرائيلى ليشمل دول الخليج. وفى المنظور الغربى يشمل هذه الدول جميعاً فى إطار سياسة إستراتيجية طويلة المدى ترتبط ارتباطا وثيقاً بالعملية السلمية.

ويلاحظ أن صفة الإقليمية للشرق الأوسط لم ترد فى

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	ممدوح شوقى
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العـــــدد :	١٢٥
المصــــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـدور :	يوليو ١٩٩٦

اتفاقيات السلام وانما ظهرت فى اطار برنامج التنمية الإقتصادى الإقليمى حيث أعلن فى مؤتمر الدار البيضاء عن تشكيل إقليمى جديد يضم شمال أفريقيا والشرق الأوسط يرتكز على ثلاثية الأمن والسلام والتعاون الأقتصادى. وإنشاء آليات وأطر وخطوات ملموسة (وضع الأسس لمجموعة إقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا) (إنشاء لجنة تسيير – تكليف مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى بتكوين فريق إستراتيجى من القطاع الخاص)

الشرق الأوسط فى المفهوم الإسرائيلى:

طرح شيمون بيريز مشروع الشرق أوسطية فى مجلة "الأزمنة الحديثة" الفرنسية عام ١٩٦٧ تحت عنوان "يوم قريب ويوم بعيد" ثم أعاد بلورة أفكاره فى كتابه "الشرق الأوسط الجديد" عام ١٩٩٣ ويرى بيريز أن كل من تابع النشاط السياسى الذى قام به "جان مونيه" عند دعوته لتأسيس السوق الأوروبية المشتركة، لابد أن يعترف بأنه ليست الفكرة السياسية فقط هى التى تسترعى الإنتباه، ويضيف .. لقد قابلت مونيه عام ١٩٥٧ وقال لى يومئذ بوضوح " أوروبا المتحدة هى هدف سياسى، ولكن اذا عرفت على هذا النحو، فإن تصور أوروبا هنا لابد يحكم عليه بالموت قبل ولادته، فالحجية – يجب أن تكون، وهكذا كانت – حجة إقتصادية .. ولذلك فاننا أخذنا بكل وضوح الأطار الإقتصادى"

ويخلص بيريز إلى القول "يجب أن نتبنى تكتيك جان مونيه" فى وضع الشرق الأوسط .. وأن المساهمة فى الأطار الإقتصادى من شأنها أن تخلق حاله ذهنيه قابلة لاسقاط ستار الكراهية الرسمية الموجودة بين عدد من الدول العربية وبيننا.

ويقوم فكر شيمون بيريز على أربعة أسس جوهرية:

– الإستقرار السياسى فى مواجهة "الأصولية" التى تشق طريقها بسرعة وعمق فى كل بلد عربى.

– التعاون الإقتصادى للتنمية والتطوير المشترك من خلال "إنشاء منظمة تعاون إقليمية تتحرك على نحو عابر للقومية .. وتكون هى الرد الوحيد للأصولية.

– اشاعة الديمقراطية إقليمياً .. لان الأمم الديمقراطية لا تدخل فى حرب ضد بعضها البعض.

– الهدف النهائى هو خلق أسرة إقليمية بين الأمم ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختاره على غرار الجماعة الأوروبية.

ردود فعل المشروع الشرق اوسطى:

قوبل مشروع السوق الشرق أوسطية بحماس شديد على المستوى الرسمى. فى حين ظل الرأى العام بعيداً عن الأمساك بحقيقة الموضوع وغير متحمس لهذه الأفكار الجديدة، بينما أختلف الباحثون والاكاديميون حول نفس الموضوع إلى مؤيد ومتحفظ ومعارض.

فمن ناحية يرى البعض أنه اذا كان من البديهى البحث عن آلية بديلة – طالما كانت آلية العمل العربى المشترك لا تنسجم مع الاطروحات التى أفرزتها أجواء السلام – فهل السوق الشرق أوسطية هى الآلية البديلة المطلوبة؟ أم الهدف هو النظام العربى ككل والسوق الشرق أوسطية آلية من آليات هذا النظام؟ وهل تفترض السوق الشرق أوسطية أقامة أطار مؤسسى يحل محل النظام العربى ومنه تؤسس علاقات إقتصادية تسهم فى تعظيم تشابك بين دول المنطقة بحيث يصعب توقع العودة إلى صراع محتمل، ويجعل إسرائيل جزءاً من المنطقة. فالسوق الشرق أوسطية تعطيها الشرعية، وهى تسعى إلى الإندماج بالمنطقة.؟ وما هى العلاقة بين السلام والتقدم نحو التكامل الشرق أوسطى؟ وما هى العلاقة بين العروبه والشرق أوسطية؟ وما شكل العلاقة بين أطراف الشرق أوسطية؟ وهل الحديث عن سوق أوسطية يعنى الحديث مستقبلاً عن نظام شرق أوسطى؟

وتجيب بعض الآراء المعارضة على جانب من هذه الأسئلة بالقول بأن المشروع الإسرائيلى ظاهره إقتصادية لكنه مركب تتشابك فى تكوينه أبعاد ومفاهيم إقتصادية وجيوبوليتيكية وأمنية تمتزج فيه التجارة بالسياسة، ويغلب الطرح الإسرائيلى مفاهيم الجغرافيا والإقتصاد على مفاهيم التاريخ والثقافة والايديولوجيا.

ومن بين ما تطرحه الآراء المعارضة أيضاً، أن السوق الشرق أوسطية تحمل معها مخاطر غزو إقتصادى إسرائيلى يؤدى إلى السيطرة على الأسواق العربية. وأن عامل التكافؤ غير متوافر. ويتشككون فى إمكانية تحقيق نظام شرق أوسطى جديد تكون السوق المشتركة أحد مقوماته، لعدم توافر الحد الأدنى من الارادة السياسية بين دول المنطقة، فأى نظام يفترض عنصر مصالح على الأقل لا تتعارض، وعنصر أمن على الأقل لا يتصارع، وعنصر ثقافة إن لم تكن مشتركة فعلى الأقل متصلة.

ويربط بعض الأراء المتحفظة بين طرح مشروع الشرق الأوسطى وإقامة منطقة تعاون متوسطية بين دول الإتحاد الأوروبى ومجموعة دول جنوب البحر المتوسط (المشروع الأوروبى المتوسطى). فيتساءل عن الأسباب التى أدت إلى تقديم المشروعين فى وقت واحد تقريباً لنفس الدول التى تنضم إلى عضويتها؟ وهل هناك وجه للتنافس والتناقض أو الالتباس بين المشروعين؟ وهم يرون أن هناك قدراً من التنافس بين المشروع الشرق أوسطى والمشروع الأوروبى المتوسطى، وأن إسرائيل عضو أساسى لا يتجزأ من البناء الإقتصادى والسياسى لكلا المشروعين ويضيفون أن بعض الدول الأوروبية – وبعض دول مجلس التعاون الخليجى – لم تبد حماساً للمشاركة فى مشروع أقامة بنك التنمية للتعاون الإقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذى اقرته قمة عمان.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	ممدوح شوقى
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العـــــدد :	١٢٥
المصـــــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	يوليو ١٩٩٦

ويرى المتحفظون أن هناك قدراً من التنافس بين المشروع الشرق أوسطى والمشروع الأوروبى المتوسطى، وأن إسرائيل عضـو أساسى لا يتجزأ من البناء الإقتصادى والسياسى لكلا المشـروعين. ويتـشككون فى أهداف المشـروع الشـرق أوسطى لأنه جاء فى أسوأ مرحلة يمر بها النظام العربى وتآكل مقوماته لاسباب منها، إنحسار التيار القومى وتوارى فكرة الوحدة مما أدى إلى تمييع معالم وتوجهات النظام العربى وتزايد أهتمام الدول العربية بتخومها السياسية. كما أدى غياب الارادة السياسية المشتركة القادرة على بناء ركائز للأمن القومى العربى الشامل وأتساع الجسد العربى وضعفه الحالى جيوبوليتيكيا وعسكرياً، إلى خلق تصورات وإهتمامات أمنية متعددة، وغير كاملة أو منسقه، فظهرت تجمعات إقليمية أو محاور أو تحالفات سياسية، أمنية جزئية مرحلية، وسعت لتكملها أو تعززها بضمانات أمنية خارجية. ويضاف إلى ذلك ما أسهمت به حقبة الطفرة النفطية من تغذية الفوارق بين الدول العربية بأبعاد جديدة. وما خلفتة الثورة النفطية من حالة رخاء فأسترخاء وأورثت تفاوتاً واسعاً فى مصالح الأفكار العربية، وأدت إلى قلب نظام التقسيم الطبقى فى الوطن العربى رأساً على عقب وحدث إختلال مفاجىء فى توازنات النسق الإقليمى لفترة لحساب الأفكار النفطية، يستند إلى قوة الصراع النفطى بالدرجة الأولى.

وعلى الرغم من التأييد والدعم الذى حصل عليهما المشروع الشرق أوسطى على الجانب الإسرائيلى فإن الأمر لا يخلو من مخاوف أيضاً، فهناك من يرى أن على إسرائيل أن تعيد هيكلة إقتصادها بشكل جذرى وأن عليها احداث تغيرات جوهرية للإقتصاد الإسرائيلى ذى التوجه الأوروبى، فسيصبح عليها الأن التعامل مع إقتصاديات أقل قدرة، ومع منطقة يقل فيها الناتج القومى للفرد عنه فى إسرائيل. كما أن هناك اضراراً محتمله بالقطاع الزراعى فى إسرائيل حيث سيؤدى التعاون إلى نقص تدريجى فى الإنتاج الزراعى، كما أن وفرة الأيدى العاملة بالدول العربية سوف تؤدى إلى إنتقال كثير من المشروعات من إسرائيل إلى الدول المجاورة. كما أن الصناعات التى تعتمد على كثافة فى الأيدى العاملة ستقل فى إسرائيل، وأنه ليس صحيحاً أن إسرائيل سوف تسيطر على الأسواق العربية، فلم يحدث ذلك مع الأسواق المصرية منذ توقيع أتفاقية السلام مع مصر.

ملاحظات:

أولاً : هناك تداخلا جغرافياً بين المشروع المتوسطى والمشروع الشرق أوسطى. فالمشروع الشرق أوسطى قد أعطى دول الشمال الأفريقى العربية مفهوماً مستقلاً عن منطقة الشرق الأوسط. رغم أن هذه الدول جزء لا يتجزأ من العالم العربى، وهى فى الوقت نفسه تشارك فى المشروع الأوروبى المتوسطى بأعتبارها جزءاً من حوض المتوسط.

فالمشروع الشرق أوسطى يضم أربع عشرة دولة عربية منها إحدى عشرة دولة تحت تسمية الشرق الأوسط وثلاث دول تحت تسمية الشمال الأفريقى. مع إستبعاد دول عربية هى العراق فى منطقة الخليج وليبيا فى منطقة الشمال الأفريقى فضلاً، عن أسقاط دول القرن الأفريقى القريبة وهى الصومال وجيبوتى والسودان، بالاضافة إلى موريتانيا. أما المشروع الأوروبى المتوسطى فهو يضم سبعاً وعشرين دولة. تحت مسمى البحر المتوسط، رغم خروج دولتين عن هذه التسمية هما موريتانيا والإردن. ومع استبعاد ليبيا رغم أنها دولة متوسطية.

ثانياً : خلال مرحلة الحرب، عرفت مفردات القاموس العربى المتداوله بين مختلف الجماعات والأحزاب والدول عبارة "الصراع العربى الإسرائيلى" مرادفة تماماً لتعبير "أزمة الشرق الأوسط". دون أى تفرقة فى المعانى والأبعاد السياسية. فالعرب خلال فترة الحرب لم يعزلوا أنفسهم وبلادهم وأمتهم عن الشرق الأوسط، بوصفة الدائرة الجغرافية السياسية الكبرى للصراع.

ثم ان القوى العربية الفكرية والسياسية، على أختلاف إتجاهاتها ومدارسها، ظلت تتعايش أو تتقبل دون اعتراض أو تحفظات إستخدام إصطلاح "الشرق الأوسط" خلال مرحلة الحرب والصدامات العسكرية بين العرب وإسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وحتى ما بعد الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة فى أكتوبر ١٩٧٣. لكنها بدرجة أو بأخرى، راحت فى أغلبيتها ترفض وتقاوم أو على الأقل تتحفظ على إستعمال نفس المصطلح خلال مرحلة تتابع الحلول السلمية للصراع العربى الإسرائيلى منذ توقيع أتفاقية "اوسلو" بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل فى ١٩٩٣، "وإتفاقية وادى عربه" بين الإردن وبين إسرائيل فى ١٩٩٤، وتزايدت الأصوات المعارضة، مع زيادة الخطوات التى أحرزت فى مجال التعاون الإقتصادى فى الشرق الأوسط.

ثالثاً: أنه مع بداية مرحلة التسويات التى ما برحت مستمرة على الرغم من العقبات والعثرات، باتت هذه المعانى بأبعادها المتعددة، متمايزة ومشحونه بالمتناقضات، بين اصطلاح الشرق الأوسط، وبين مصطلح العروبة، أو العالم العربى. هذا التناقض والتمايز ينبع من فكرة محورية شائعة، ترى أن أصطلاح الشرق الأوسط، أصبح فى ظل سياسات التسوية يعنى إقامة نظام أو سوقاً إقليمية تكون بديلة للنظام العربى. وتصادر إمكانية بناء سوق عربية مشتركة. وأنه فى هذا النظام أو السوق الشرق أوسطية تحتل إسرائيل مركزاً متميزاً، سياسياً وإقتصادياً، وأن لم يكن مهيمناً على المنطقة العربية، مستفيدة من الاجواء التى تخلقها سياسات التسوية من جانب. وحالة التردى والتفكك التى يعانيها النظام العربى، بعد حرب الخليج الثانية، من جانب أخر.

ونحن نميل إلى الرأى القائل بأن النظرة المنطقية للأمور ترى أن السوق الشرق أوسطية يعطى فرصاً للجانب

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	ممدوح شوقى
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العـــــدد :	١٢٥
المصـــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـدور :	يوليو ١٩٩٦

الإسرائيلى كما يعطى فرصاً للجانب العربى، فهو يتيح للجانب العربى فرصة الإستخدام الاكفأ للموارد المتاحة للدول العربية وتوجيهها لعملية التنمية. ويتيح الإفادة من الوفورات الإقتصادية للتعاون والتكامل الإقتصادى الإقليمى وكذلك التمتع بمزايا المضاعف الإقتصادى للسلام .. وأنه لا خوف على النظام العربى لما يتميز به عن بقية النظم الإقليمية بكونه نظاماً قومياً تربط أعضاءه، كدول وشعوب، منظومة من القيم السياسية الرئيسية. مستمدة من صلة القومية، والتاريخ المشترك، والطموح لتطوير العلاقات بين اعضائه. ويضاف إلى ذلك ما إفرزته الثقافة العربية والإسلامية من قواعد مدونة فى الوجدان، تتحول إلى سلوك يتماثل أداؤه بين شعوب الدول.

أما مصطلح الشرق الأوسط فهو مصطلح متغير تمتزج فيه الجيوبوليتيك والجيواكونوميك وتختلف مكوناته كنظام باختلاف طبيعة الأهداف التى تمر بها. ومدى أرتباطها بمصالح دوله وبمصالح القوى الكبرى والعظمى فى المنطقة. ولذلك فهو مفهوم يفتقر إلى الثوابت الحضارية والتاريخية والثقافية .. يختلف مفهومه بأختلاف طبيعة المصالح المشتركة التى تجمع الدول المشاركة فيه، لذلك تغيرت مفاهيمه وتعددت أبعاده الجغرافية ومفاهيمه الجيوبوليتكية والجيواكونوميكية، ومن المنطقى القول بأنه لايوجد أى تناقض بين الأرتباط القومى العربى والمشاركة فى مشروعات التعاون الإقتصادى على أى مستوى ثقافى أو إقليمى أو دولى.

ومن هذا المنطلق حرصت مصر على التأكيد على أن المؤتمرات الإقتصادية فى الشرق الأوسط يجب ألا تعقد بمعزل عن عملية السلام. فبدون الأنفراجات التى حدثت لم يكن من المتصور أنعقاد قمتى "كازابلانكا" و"عمان". كما حرصت مصر من خلال القمتين أيضاً على تأكيد هذا الإرتباط بين التسوية السلمية الشاملة والتعاون الإقتصادى الإقليمى. وذلك إنطلاقاً من إستمرار دورها الريادي والمحورى فى صنع السلام فى الشرق الأوسط، وحرصاً منها على المساهمة فى صياغة ترتيبات التعاون الإقليمى، بما يضمن إرساءها على أساس متوازن ووفق ضوابط [illegible]ددة، تحافظ وتنمى مصالح مصر الوطنية والإقليمية، [illegible]احة العربية.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سعد الدين ابراهيم
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العـــــدد :	٥٢
المصـــــدر :	كراسات استرتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧

الرؤية الشـرق أوسطية

تعد الرؤية الشرق أوسطية هى الرؤية المنافسة القوية للرؤية العربية فى عقد التسعينيات . وتضرب هذه الرؤية بجذورها فى التفكير الاستراتيجى الغربى منذ الحرب العالمية الأولى وأصبحت عمليا خلال الحرب العالمية الثانية بانشاء بريطانيا والولايات المتحدة قيادة الشرق الاوسط لتنسيق عملياتهما العسكرية وأنشطة الامداد فى المنطقة التى كانت تضم الهلال الخصيب (فلسطين ، والاردن ، ولبنان ، وسوريا والعراق) ، وشبه الجزيرة العربية ، وتركيا وايران . فقد كان انتاج وطرق امداد واسواق هذه الدول مندمجا ، ونجح فى زيادة تجارتها الداخلية من أقل من ١٠٪ الى أكثر من ٣٠٪ خلال سنوات الحرب .

ونجح ايضا مركز إمداد الشرق الاوسط ، والذى كان يمثل الذراع الاقتصادى للقيادة العسكرية للشرق الاوسط فى تخفيض واردات المنطقة من ٦ ملايين طن قبل الحرب الى ١,٥ مليون طن فقط بحلول عام ١٩٤٤ .

وبعد الحرب العالمية الثانية حاولت القوى الغربية - بريطانيا والولايات المتحدة بالأساس - الحفاظ على الاندماج الاقتصادى والعسكرى للمنطقة وضمت مصر ، والمغرب العربى (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب) ، وباكستان والقرن الأفريقى الى الخطط الغربية تجاه المنطقة . وما كان يسمى فى الدوائر الغربية بالشرق الأدنى ، والشرق الاوسط ، وغرب آسيا والقرن الأفريقى ، جميعها وضعت فى اوائل ومنتصف الخمسينيات فى " منطقة استراتيجية " واحدة لمرحلة الحرب الباردة الجديدة .

وكان هناك ثلاثة رعاة غربيين حاولوا فى الخمسينيات تطبيق هذه الرؤية الواسعة للشرق الأوسط . احدى هذه المحاولات جرت بالأساس على يد الولايات المتحدة الأمريكية لحفز التعاون الاقتصادى وذلك عبر تنمية حوض نهر الأردن عام ١٩٥٣، وقد عرفت حينئذ بخطة جونستون . وجرت محاولة أخرى من قبل بريطانيا لتشكيل منظمة دفاع شرق أوسطية ، تحققت عام ١٩٥٥ تحت اسم حلف بغداد الذى ضم العراق ، وتركيا ، وايران ، وباكستان . وقد تعثرت هاتان المحاولتان بسبب مقاومة المشروع العربى لذلك المشروع الذى انتشر على يد النظام الثورى الجديد فى مصر الذى كان على رأسه قائد كاريزمى هو جمال عبد الناصر .

وطوال العقود الثلاثة التالية ، أدت حالة الحرب مع اسرائيل الى تعطيل المشروع الشرق أوسطى . فالعالم العربى لم يكن قادرا على الاشتراك فى أية ترتيبات إقليمية تشمل اسرائيل فقط . وفى اوائل التسعينيات عاد المشروع الشرق أوسطى ليتجسد من جديد ، فنهاية الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية أديا الى إضعاف العالم العربى بدرجة كبيرة ، بسبب خسارة قوة عظمى (الاتحاد السوفيتى) الذى كان

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سعد الدين ابراهيم
الموضوع الفرعي :	مفهومها	رقم العـــــدد :	٥٢
المصـــــــدر :	كراسات استرتيجية	تاريخ الصــدور :	١٩٩٧

صديقا وحليفا هاما ورادعا محتملا لإسرائيل .

وبالمثل فان فقدان العرب معظم الأصول المالية البترولية نتيجة الانخفاض الحاد فى اسعار البترول فى اواخر الثمانينيات ، و التكاليف الباهظة لحرب الخليج الثانية التى قدرت بنحو ٥٠٠ مليار دولار . بالاضافة الى الانقسامات التى تبلورت بعد ذلك وخسارة منظمة التحرير للدعم المالى ، قداضاف الجديد الى تآكل المشروع العربى . ومن ثم فان عودة المشروع الشرق اوسطى ومشروعات أخرى فى التسعينيات لايثير الدهشة .

والمشروع الشرق أوسطى - كما عبر عنه انصاره الأمريكيون والاسرائيليون - يشمل دولا عربية وغير عربية ، والصراع العربى - الاسرائيلى ليس هو الوحيد وليس هو الصراع الرئيسى ، فجميع أو معظم الصراعات الإقليمية قابلة للادارة - ان لم يكن الحل عبر نماذج متشابهة اختبرت فى أماكن أخرى - حيث يكون التعاون الإقتصادى جزءا مصاحبا ومكونا من مكونات أى اتفاق سياسى .

وقد وضعت بعض المرتكزات الأولية لهذا الاقتراب على يد هنرى كيسنجر (١٩٩١) وبرنارد لويس (١٩٩٢) ، وعلى نحو أكثر قوة على يد شيمون بيريز (١٩٩٣) ثم وليم كوانت (١٩٩٤).

وقد استند مؤتمر مدريد للسلام (اكتوبر ١٩٩١) والذى عقد تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، وشاركت فيه اسرائيل ودول عربية و٣٥ دولة أوربية وآسيوية ، الى نفس المرتكزات ، أى الربط بين السلام والأمن والتعاون الاقتصادى فى بناء واحد . وتستند الفكرة الى الاعتقاد بأنه مع خلق مصالح جماعية نامية بين الخصوم السابقين تكون تكلفة العودة الى الحالة الصراعية عالية جدا إن لم تكن مستبعدة ، ولهذا وضع مؤتمر مدريد للسلام مسارين للمفاوضات : المسار السياسى - الأمنى الثنائى (اسرائيل - فلسطين ، اسرائيل - الأردن ، اسرائيل - سوريا) ، ومفاوضات متعددة الأطراف ركزت على خمس قضايا هى ضبط التسلح ، والمياه ، واللاجئون ، والتنمية الاقتصادية ، والبيئة .

وفى غضون أربع سنوات بعد مدريد ، أفرز هذا الاقتران سلسلة من اتفاقات السلام على المسار الأردنى - الاسرائيلى (معاهدة سلام عام ١٩٩٥ ، وعددا من الاتفاقات الثنائية للتعاون فى مجالات مختلفة) كما عقدت ثلاث قمم اقتصادية فى الدار البيضاء بالمغرب (نوفمبر ١٩٩٤) وعمان بالأدرن (اكتوبر ١٩٩٥) والقاهرة (نوفمبر ١٩٩٦) ، وقد شارك فى هذه القمم رؤساء الدول ، رجال الأعمال والاقتصاديون من المنطقة ، والدول الصناعية المتقدمة من مختلف انحاء العالم . وتم التوصل فى هذه القمم الى اتفاقات بشأن إنشاء سكرتارية دائمة للقمة الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا فى الدار البيضاء وبنك تنمية الشرق الأوسط فى القاهرة ، كما أن العديد من اتفاقات التعاون الثنائية والمتعددة قد انجزت أو فى طريقها للانجاز .

وفى الوقت الذى تنشط فيه الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل ودول الخليج العربية والأردن والمغرب وتونس وتركيا فى تجسيد "سوق شرق أوسطية مشتركة " فان مصر والمملكة العربية السعودية لا تتحمسان لهذه السوق ، فيما تعمل سوريا ولبنا وايران والعراق وليبيا والسودان واليمن على معارضة هذه الفكرة على نحو كامل ، ومن ثم فقد اعتقد انها غير مهيأة أو تم تجاهلها من جانب منظمى القمة .

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سعد الدين ابراهيم
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العــــدد :	٥٢
المصــــدر :	كراسات استرتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧

وتتصور الولايات المتحدة نظاما اقليميا شرق أوسطيا جديدا يكون فاعلا رئيسيا فى ذاته ، وايضا عبر تحالفها الاستراتيجى التقليدى مع اسرائيل ، تدخل دول الخليج العربى وتركيا ثم عبر ادخال الدولة العربية الرئيسية الى النظام (مصر) ولاحقا دول فاعلة رئيسية (سوريا ولبنان) . وهذا الطريق لن يمكن الولايات المتحدة من المساعدة فى تسهيل وتقوية عملية السلام فقط ولكن ايضا تأمين حرية تدفق النفط الى الأسواق الغربية ، وايضا احتواء العراق وايران حتى تمتلك الدولتان نظما أكثر تواؤما مع هذه الرؤية وتشارك بعض الدول الأوروبية الولايات المتحدة الأمريكية فى معظم هذه الأهداف الاستراتيجية أى الاستقرار والسلام وحرية تدفق النفط بينما تعترض معظم القوى الأوربية خاصة روسيا والصين واليابان على سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية للعراق وايران ، ولكن الولايات المتحدة لم تتأثر بهذه التحفظات وترى انه فى وقت ما سوف تتفاعل جميع المكونات معا .

وفى هذا الأطار فان سوقا مشتركة صغيرة أو ترتيبات كونفيدرالية بين اسرائيل وفلسطين والأردن تمثل الخطوة الأولى العاجلة فى هذا البناء . وهذا الأمر لا يعتبر عمليا فقط ، ولكنه ايضا يحل مشاكل أمنية عديدة للفاعلين المحليين الثلاثة والولايات المتحدة وربما يدفع فاعلين إقلميين آخرين الى إسقاط تحفظاتهم وربما يقفز بهم الى " الانحياز Bandwagon . والمرحلة التالية فى هذا البناء - وربما تكون فى نفس التوقيت - وهى الدفع باتجاه توقيع اتفاق سلام بين اسرائيل وسوريا ولبنان وتشكيل منطقة تجارة حرة بين الجانب الكونفيدرالى (اسرائيل وفلسطين والأردن) والدول المحيطة (مصر ، وسوريا ، ولبنان) واذا ماتم ذلك فان تركيا ودول الخليج العربية سوف تنضم الى المشروع .

والمفهوم الاسرائيلى للنظام الإقليمى الجديد فى الشرق الأوسط ، فى شكله العام - مطابق لما يدور فى دوائر صنع القرار الأمريكية ، فالاسرائيليون ، على الأقل ممثلين فى رئيس وزرائهم السابق شيمون بيريز ، لديهم مخطط أكثر تفصيلا للمنطقة ، فالسلام بين اسرائيل وجيرانها العرب لدى بيريز يهدف الى خلق مناخ مواث لإعادة هيكلة جذرية فى المؤسسات الإقليمية وذلك من اجل مستوى جديد وأعلى من التعاون.

فاسرائيل تريد ضمان السلام والأمن لجميع الدول عبر التنمية الاقتصادية والديمقراطية . وأخيرا فان الهدف الاسرائيلى يتمثل فى الوصول الى سوق شرق أوسطية مشتركة بمؤسسات منتخبة بشكل ديمقراطى على نحو مشابه للاتحاد الأوروبى .

رؤية كهذه للمنطقة ، ربما تدرك من جانب معظم العرب على أنها تتسم بقصر النظر وانه ربما جاءت من قبل صانع القرار الأمريكى والاسرائيلى فى هذا التوقيت لتجاوز قضايا التوازن العسكرى والأسلحة النووية التى تتفوق فيها اسرائيل بكثافة .

وركز انصار هذه الرؤية على " عدو جديد " للسلام والاستقرار ، أى الأصولية الإسلامية دون ذكر للمقابل اليهودى لها . ولم يشر هؤلاء الأنصار على الاطلاق الى الأسباب الحقيقية للنشاط الإسلامى من غياب العدالة ، التخلف ، والإذلال القومى . هذه الرؤية الأمريكية - الاسرائيلية للشرق الأوسط الجديد تملك عوامل عديدة هامة تعمل لمصلحتها . أولا ، ان هذا المشروع ، وعلى نحو يفوق المشروعات الثلاثة

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سعد الدين ابراهيم
الموضوع الفرعي :	مفهومها	رقم العـــدد :	٥٢
المصـــدر :	كراسات استرتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧

الأخرى ، لديه موارد مالية متاحة لتجسيد أبنيتها الاقتصادية ، وقد أبدت الولايات المتحدة والبنك الدولي وعدد من الدول العربية النفطية الثرية استعدادها للاستثمار فى هذا الاطار . ثانيا أن أحد الأنصار الرئيسيين لهذا المشروع - أى اسرائيل - تسيطر على أراض عربية محتلة كأوراق للمساومة ، وكلتاهما تستخدم عاملا للاغراء والردع فى مواجهة بعض دول الجوار العربية القريبة . ثالثا ، أن معظم الحكومات العربية قد وافقت علنيا على المشروع الشرق أوسطى أو قبلت ضمنيا توجهاته . رابعا ، شاركت كل من الأردن وسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني ، سواء بحكم الواقع أو القانون ، فى تطبيق فكرة " البنلوكس " فى شكل سوق مشتركة مع اسرائيل .

ولايزال الجزء الأكبر من الرأى العام العربي ينظر الى السوق الشرق أوسطية المشتركة بالريبة أو يعاديها تماما سواء كترتيبات اقتصادية أو كتعبير سياسى . فلا تزال المشاعر المعادية لاسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية عميقة . وحتى عندما تهدأ هذه المشاعر بفعل الآمال الجديدة فى السلام ، فانها سرعان ماتعود بفعل أحداث معينة مثل العدوان الاسرائيلي على لبنان (١١-١٨ أبريل ١٩٩٦) . وكانت الانتكاسة الأكبر لمشروع الشرق الاوسط الجديد هي خسارة شيمون بيريز للانتخابات التى جرت فى٣١ مايو ١٩٩٦ ، والتى فاز فيها بنيامين نتانياهو الذى تتسم مواقفه تجاه رؤية سلفة بالفتور الشديد ، إذ انه أكثر اقتناعا بأن اسرائيل ليست فى حاجة للتعاون مع دول الجوار العربى من أجل الازدهار الاقتصادى فاسرائيل حققت معدلا سنويا للنمو الاقتصادى بلغ حوالى ٦٪ فى النصف الأول من عقد التسعينيات أى قبل بدء تنفيذ الاندماج الاقتصادى الاقليمى . ولكن التأثير الأسوأ لمشروع الشرق الأوسط يتمثل فى الأثر السلبى لتصريحات نتانياهو واجراءاته السياسية فى مواجهة عملية السلام ، خاصة قرار فتح النفق اسفل المسجد الأقصى فى سبتمبر ١٩٩٦ فاقدام نتانياهو على تنفيذ قرار فتح النفق متجاهلا الحساسيات الدينية الإسلامية والمسيحية مما أدى الى موجة من الاحتجاجات والمصادمات العنيفة أسفرت عن مقتل أكثر من ٥٠ شخصا على مدار يومين . وقد أدى ذلك واجراءات أخرى الى اقتناع العرب بان الاستفزاز الاسرائيلى وإعاقة تنفيذ الاتفاقات السابق التوصل اليها مع الفلسطينيين قد أدى عمليا الى تجميد بعض الاجراءات الأولية للمشروع الشرق أوسطى .

وفى الخمسينيات والستينيات أحبطت الأنظمة العربية الراديكالية (الناصرى فى مصر) الأبنية الاقليمية الغربية للمشروع الشرق أوسطى (منظمات الدفاع الشرق أوسطية المشتركة ، خطة جونستون ، وحلف بغداد ، ومبدأ ايزنهاور والحلف الاسلامى) أما فى التسعينيات فان البناء الهش للمشروع الشرق أوسطى الجديد ربما يكون مستهدفا بقوة من جانب فاعلين من غير الدول : التطرف اليهودى والإسلامى .

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	ماجد كيالى
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) المشروع الشرق اوسطى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

النظام الإقليمي والنظام "الشرق أوسطي"[2]

قبل التطرق إلى تعريف النظام الإقليمي المقترح للشرق الأوسط، لا بد لنا من الإشارة إلى أن السمات العامة لأي نظام إقليمي تُظهر أنه تجمُّع لعدد من الدول في إقليم جغرافي معين، أي إن القاعدة الجغرافية هي إطار هذا التجمع، وبهذا المعنى فالنظام الإقليمي هو نظام لا قومي، يضم عدداً من الشعوب والأمم، في تجاوز لعناصر التماثل التاريخي ـ الثقافي ـ الحضاري، وهو نظام تعددي من هذه الناحية؛ وكذلك فالدول المنخرطة في النظام الإقليمي ترتبط فيما بينها بمجموعة متشابكة من المصالح المتبادلة، وبشبكة كبيرة من علاقات الاعتماد المتبادل، التي يصعب الفكاك منها. وهكذا تصبح القاعدة الأساسية للانتماء إلى النظام الإقليمي هي المصالح. ويولّد النظام الإقليمي بدوره مجموعة من التفاعلات والتأثيرات والآليات المتبادلة بين الدول المنخرطة فيه، أو بينها وبين الأطر الإقليمية والدولية الأخرى، وهذه التفاعلات تعزز دور المؤسسات الإقليمية التي تخلق ديناميات خاصة بها على حساب المؤسسات الوطنية، بالإضافة إلى أن أي نظام إقليمي يتمتع بوظيفة سياسية دولية وإقليمية، رغم كل محاولات التركيز على الأبعاد الأخرى.

وأخيراً يتحدد دور كل دولة منخرطة في النظام الإقليمي ونفوذها بمدى قوتها السياسية والاقتصادية، والتقنية والعسكرية، ولا يمكن الحديث عن نظام إقليمي مثالي يقوم على أساس توازن المصالح، أو التكافؤ بين الأطراف؛ ففي أي نظام إقليمي لا بد من وجود أطراف تتفاوت في قوتها وفي نفوذها، كما قد يوجد مركز وأطراف، أو طرف مهيمن وأطراف تابعة أو مهمشة.

ويمكننا في ضوء ذلك تعريف النظام الشرق الأوسطي المقترح من خلال الملامح المهمة التالية:

1. إن القاعدة الجغرافية لإقامة هذا النظام هي منطقة "الشرق الأوسط" بحسب التعريف الغربي لها، وهي تضيق وتتسع أحياناً، ولكن المقصود بها في هذه المرحلة على وجه التحديد والحصر كل من: مصر، الأردن، فلسطين، سوريا، لبنان، العراق (مؤجل في هذه

المرحلة) ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى جانب الدول الشرق أوسطية غير العربية، وعلى وجه الخصوص، إسرائيل، وتركيا، وقبرص، إضافة إلى باكستان، وإيران (مستقبلاً).

2. يمكن أن تنشأ في الإطار الإقليمي أطر فرعية، في سياق التدرج لإقامة النظام الإقليمي العام؛ فيلاحظ التركيز في هذه المرحلة على كل من: إسرائيل والأردن والكيان الفلسطيني، ثم على العلاقة بين هذا "المثلث" ومصر، وبين هذه الدول وكل من سوريا ولبنان وتركيا (حيث يتم استبعاد كل من العراق وإيران في هذه المرحلة) بينما ينشأ نوع من العلاقة بين هذه الدول وبين الفرع الآخر للنظام الشرق آوسطي، والذي يضم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ إذ من الصعوبة بمكان إقامة مثل هذا النظام دفعة واحدة، وذلك بسبب تباين الظروف في هذه الدول وتلك، وبسبب الاستجابة المتفاوتة للدول المذكورة.

3. سوف يضم هذا النظام إلى جانب الدول العربية المشرقية شعوباً وقوميات أخرى: تركية، إيرانية وحتى باكستانية، بالإضافة إلى إسرائيل، في محاولة لطمس الهويات الموجودة وصياغة هوية جديدة لهذه المنطقة. ويلاحظ أن العرب يشكلون أقلية في هذا النظام، ويفصلون عن امتدادهم في المغرب العربي. وفي المقابل ستصبح إسرائيل عضواً طبيعياً ككيان "قومي" مثله مثل الكيانات القومية الأخرى ضمن إطار "الشرق الأوسط الجديد".

4. تجري محاولات إقامة هذا النظام تحت شعارات تحقيق السلام والاستقرار والازدهار لشعوب المنطقة، وعلى أساس خلق شبكة من المصالح والعلاقات الاستراتيجية المتبادلة في الجوانب الاقتصادية، والتعاون البيئي والعلمي، والحد من التسلح، وعبر إيجاد مؤسسات لإدارة النظام الإقليمي الجديد، سياسية واقتصادية وأمنية.

5. يغلب على هذا النظام الطابع السياسي، برغم كل محاولات الحديث عن هذا المشروع بوصفه مشروعاً اقتصادياً، أو كما يجري أحياناً باختزاله إلى مصطلح "سوق شرق أوسطية"، لأن الجانب الاقتصادي هو أحد العناصر المكونة له وليس كلها، ولأن الجانب الاقتصادي بحد ذاته يتضمن بعداً سياسياً واضحاً.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	ماجد كيالى
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) المشروع الشرق اوسطى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

6. يجري التعاطي مع المنطقة باعتبارها تضم خليطاً إثنياً* وطائفياً ومذهبياً، لا باعتبارها وطناً للعرب الذين يشكلون أمة واحدة، بغض النظر عن عاملَي الدين والمذهب، وبغض النظر عن عدم وجود دولة واحدة تجمعهم.

ومع ذلك فما زال الإطاران الجغرافي والسياسي للمشروع "الشرق أوسطي" غائمين بسبب تعثر هذا المشروع من النواحي السياسية، وبسبب الأولويات المختلفة للأطراف المفترض بها المشاركة فيه. يقول مروان بحيري: "لم ينشأ في يوم من الأيام إجماع حول حدود الشرق الأوسط، وقد عرَّفه جون فوستر دالاس (وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس دوايت أيزنهاور) أمام الكونجرس الأمريكي في منتصف الخمسينيات بأنه "المنطقة التي تقع بين ليبيا غرباً وباكستان شرقاً وتركيا شمالاً وشبه الجزيرة العربية جنوباً إضافة إلى السودان وإثيوبيا. إن مقولتنا هي أنه يمكن أن نفهم الشرق الأوسط فهماً أفضل كمفهوم استراتيجي متقلب"[3]. أما ثناء عبدالله فتقول: "إن مصطلح الشرق الأوسط ليس من المناطق الجغرافية المتعارف عليها، بل هو في المقام الأول تعبير سياسي يترتب عليه دائماً إدخال دول غير عربية في المنطقة، وفي أغلب الأحيان إخراج دول عربية منها، إن الشرق الأوسط يبدو في الكتابات الغربية منطقة تضم خليطاً من القوميات والسلالات والأديان والشعوب واللغات. القاعدة فيه هي التعدد والتنوع، وليس الوحدة أو التماثل"[4].

ويؤكد يوسف صايغ هذه الحقائق في حديثه عن ضبابية مفهوم "الشرق الأوسط" مقابل مفهوم "الوطن العربي": "لا يعبِّر مفهوم أو منظور الشرق الأوسط عندما تدمج به إسرائيل وقبرص وتركيا وإيران عن كيان تاريخي يشكل كتلة بشرية متجانسة ذات هوية وثقافة وتاريخ وتطلعات ومصالح ومصير مشترك"[5]. ويضيف جلال عبدالله معوض إلى كل ذلك: "أن المفهوم "الشرق أوسطي" هو مصطلح سياسي في نشأته واستخدامه من جانب قوى خارجية، هذا المفهوم يمزق من أوصال الوطن العربي، ويجعل من البلدان العربية مجرد جزء من منطقة فسيفساء - موزاييك تضم خليطاً غير متجانس، إن هذا المفهوم بإدراجه البلدان العربية ضمن منطقة "الشرق الأوسط"، يستهدف تبرير شرعية الوجود الإسرائيلي"[6].

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	شريف دلاور
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) تحديث مصر	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

السوق الشرق أوسطية :

من مدريد إلى الدار البيضاء

مفهوم السوق : أفكار وسيناريوهات :

ما المقصود بالسوق الشرق أوسطية ؟ هل تمثل سوقا بالمعنى الحقيقى للكلمة ، أم أنها مجرد أفكار عامة عن التعاون ؟ أن الأساس الجغرافى للشرق الأوسط غير متفق عليه إلى الآن وتتباين حوله الاجتهادات ، فبعض التعريفات تضم دولا مثل الشمال الأفريقى واليمن والسودان بالإضافة إلى تركيا وإيران ، والبعض الآخر تضم دول القرن الأفريقى وأيضا جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق الخمسة الإسلامية ! وبغض النظر عن هذا كله فإن فكرة السوق الشرق أوسطية تستند فى جوهرها إلى تعاون اقتصادى عربى - إسرائيلى يكون أحد الدعامات الرئيسية لاستقرار السلام فى المنطقة .

ولقد كان مؤتمر مدريد فى ٣١ أكتوبر ١٩٩١ وما تلاه من مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف حول مستقبل التعاون الأقليمى هو نقطة البدء لنشاط مكثف قامت به مجموعة من المراكز البحثية فى الولايات المتحدة وأوروبا لوضع السيناريوهات التى تحدد ملامح النظام الشرق أوسطى فى ظل ما يسمى : بالاقتصاد السياسى للسلام ، وربما أهمها تلك التى وضعها معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصاية للشرق الأوسط التابع لجامعة هارفارد ، وعقد المعهد مؤتمرا فى نوفمبر ١٩٩١ حول اقتصاديات السلام اشترك فيه خبراء اقتصاد من مصر وإسرائيل وفلسطين وسوريا ولبنان والأردن ، وقد نشرت أوراق المؤتمر فى أبريل ١٩٩٣ ، ولا نغالى إذا قلنا أن دراسات المعهد وضعت الاساس الذى تشكل عليه التعاون الاقتصادى داخل الاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية - الأردنية فيما بعد ، ويمكن تلخيص الأفكار التى طرحتها مراكز الأبحاث فى أنه يستلزم ربط الاقتصادين الفلسطينى والإسرائيلى كمرحلة أولى ، وفى إنشاء تجمع اقتصادى ثلاثى يجمع بين الأردن والكيان الفلسطينى وإسرائيل على نمط الاتحاد الجمركى بين البنيلوكس BENELUX الأوروبية وذلك فى مرحلة ثانية ، ثم إقامة منطقة للتجارة الحرة على غرار النافتا فى مرحلة ثالثة يتم فيها تحرير المبادلات التجارية وتضم كل من دول البنيلوكس العربية مع سوريا ولبنان ومصر ، ويتزعم شيمون بيريز فى إسرائيل تيارا داخل حزب العمل يتبنى الدعوة إلى السوق الشرق أوسطية بمفهوم مشابه لأفكار مراكز الأبحاث انطلاقا من رؤيته لمستقبل إسرائيل من خلال الاندماج فى المنطقة بينما باقى التيارات داخل حزب العمل نفسه لا ترى ذلك وتفضل التركيز على إلغاء المقاطعة العربية والدخول فى مشروعات تعاون ثنائية أو ثلاثية بعيدا عن سيناريوهات التعاون الشامل ، ومن جانب آخر فإن فكرة السوق الشرق أوسطية تثير مخاوف لدى الذهن العربى ، ويطالب البعض بضرورة معاودة بحث الإمكانيات العربية وإلقاء نظرة جادة على هياكل البنيان الاقتصادى فى الدول العربية ودراسة قدراته فى مواجهة فكرة السوق الشرق أوسطية وإقامة تكتل عربى كشرط

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	شريف دلاور
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) تحديث مصر	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

لتعاون اقليمى أوسع ، وبالفعل قامت الامانة العامة لجامعة الدول العربية فى فبراير ١٩٩٤ بتقديم ورقة عمل تحت مسمى « التطورات الدولية والاقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية » ناقشت فيها مفهوم « الشرق الأوسط » ومفهوم « السوق الشرق أوسطية » والتصورات لرؤية عربية للتعامل معها ، وخلصت إلى أهمية تبنى إقامة منطقة تجارة حرة عربية تمكن المجموعة العربية من التعامل الإيجابى مع السوق الشرق أوسطية ومع نتائج جولة أورجواى فى إطار « الجات » .

يتضح من ذلك أن السوق الشرق أوسطية فكرة مستقبلية لا تحظى بالتأييد الكافى داخل إسرائيل والدول العربية كما أن لها شروطا مسبقة تقتضى تغييرا شاملا فى المنطقة فى الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية ، وبالتالى فالمرحلة الحالية حول هذا النظام المفترض إنما تعتبر « مرحلة بحث وإعداد » ، ومن البديهى أن الشرق الأوسط سيمر بمراحل متعددة قبل أن يصل إلى شكل متكامل لنظام جديد ، ورغم ذلك فإن سرعة تشكيل هذا النظام ستتحدد بالقوة الدافعة الناجمة عن الضغط الدولى واستمرارية القوى الخارجية فى التدخل لأحكام سيطرتها على السوق البترولى داخل المنطقة وعلى الاستثمارات العربية خارجها ، ولا غرابة فإن العناصر الأساسية للسوق أدرجت بالفعل على جداول أعمال المفاوضات متعددة الأطراف وفى إعلان المبادىء الإسرائيلى – الفلسطينى والذى جاء وكأنه إعلان مبادىء اقتصادى .

الموقف الدولى

الموقف الامريكى

السوق الشرق اوسطية

الموقف الدولى : الموقف الامريكى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	التصور الامريكى للنظام الشرق اوسطى	ماجد كيالى	(كتاب) المشروع الشرق اوسطى		١٩٩٨	١٨
٢	الرؤية الامريكية للمضمون الاقتصادى للشرق اوسطية	حميد الجميلى	(كتاب) دراسات فى المحتوى الاقتصادى		١٩٩٩	٢١

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	ماجد كيالى
الموضوع الفرعى :	الموقف الأمريكى	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) المشروع الشرق الأوسطى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

التصور الأمريكي للنظام "الشرق أوسطي"

إن سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة ترتيبات أمنية وسياسية واقتصادية تحت غطاء الاستقرار والتعاون الإقليمي ليس جديداً؛ فقد ظل هذا الموضوع يشكل هاجساً لمجمل الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ الخمسينيات، ومع ذلك لا يمكن القول إن ثمة تماثلاً بين هذه المشروعات؛ ذلك أنه في كل مرحلة من المراحل كانت تطغى أولوية معينة لدى الإدارة الأمريكية على ما عداها من أولويات[57]؛ فكانت الأولوية، في عهد إدارة أيزنهاور مثلاً، لملء الفراغ للحيلولة دون ازدياد النفوذ السوفيتي في المنطقة، وكانت الأولوية في عهدَي جونسن ونيكسون للحفاظ على المصالح الأمريكية بضمان الإمدادات من النفط، والحفاظ على أمن إسرائيل، وفي عهد إدارة كارتر كانت الأولوية لأمن الخليج. وهكذا نجد اختلافاً في الأولويات الأمنية والسياسية والاقتصادية، بحسب تطور الظروف الدولية والإقليمية.

ولكن ملامح مشروع النظام الإقليمي بدأت تظهر منذ أواخر السبعينيات مع قيام معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر، غير أن هذا المشروع لم يتبلور بشكله الحالي إلا في مطلع التسعينيات، بعد أن هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية - كقطب أوحد - على النظامين الدولي والإقليمي إثر انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية؛ ذلك أن هذه المتغيرات الكبيرة أطلقت يد الولايات المتحدة في المنطقة، وعززت من وضع إسرائيل واستقرارها، وخلقت مناخاً من القبول العربي بها. ففي وثيقة أمريكية صدرت عن وكالة التنمية الدولية في الثمانينيات تحت عنوان «التعاون الإقليمي للشرق الأوسط»[58] وقدمت إلى الكونجرس الأمريكي، تم التأكيد على ضرورة العمل على " إحلال تعاون إقليمي في الشرق الأوسط مبني على أساسين هما: الأساس الجغرافي والأساس الاقتصادي بدلاً من تعاون إقليمي مبني على أساس قومي - سياسي؛ والسعي إلى الاعتراف العربي بإسرائيل وإدخالها في النظام الإقليمي للمنطقة. أما البعد

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	ماجد كيالى
الموضوع الفرعى :	الموقف الأمريكى	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) المشروع الشرق الأوسطى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

الجغرافي (بحسب الوثيقة) فيتمثل في قيام بنية إقليمية تضم دول المشرق العربي إلى جانب إسرائيل وإيران وتركيا (واستبعاد المغرب العربي) وقد ذهبت الوثيقة إلى حد الحديث عن ثلاث مراحل للترتيبات الإقليمية، قصيرة، ومتوسطة، وطويلة الأجل، وهي على التوالي:

1. تطوير التعاون في مجالات علمية وتقنية، وإنشاء الطرق الإقليمية ومحطات الاتصال، وبحث بدائل الطاقة، إلى جانب السياحة والطب.

2. تطوير مصادر المياه، وبشكل رئيسي عبر مشروعات مختلفة مثل البحر الميت، وخليج العقبة، ونهر الأردن، والشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وشبه جزيرة سيناء.

3. تجاوز البنى السياسية المتعارضة، والمشكلات التي تعرقل العلاقات بين دول العالم، مثل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، عبر تنمية البنية الاقتصادية والانفتاح، على أن يمهد لذلك فتح الأسواق الإقليمية. وقد أشار حينها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ألكسندر هيج إلى أن "الولايات المتحدة تريد التوصل إلى إجماع استراتيجي يمتد من تركيا إلى باكستان"[59]. كما دعا المستشار الأسبق للأمن القومي الأمريكي زبيجنيو بريجنسكي "إلى اتفاق حول الأمن والتعاون في أوربا يضم كل دول الشرق الأوسط"[60].

وبعد الانقلاب السوفيتي وانتهاء حرب الخليج الثانية، شكّل البيت الأبيض لجنة استراتيجية برئاسة "روبرت جيتس"[61] لدراسة الأفكار الأمريكية عن النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط، ولصياغة مشروع بوش للتسوية، كما نشر معهد السياسة الخارجية في واشنطن تقريراً حول النظام الجديد في الشرق الأوسط، حيث سلّم واضعو التقرير مع الإدارة الأمريكية بضرورة عدم تفويت "الانتصار الأمريكي في حرب الخليج الثانية؛ لأن جمعاً على هذا النحو لن يتكرر في المستقبل". وأكد التقرير "على ضرورة الاستقرار في المنطقة وحل النزاع العربي ـ الإسرائيلي

والعمل على قيام أمن إقليمي، ورقابة على السلاح، وتعاون اقتصادي، وإدخال التحولات الديمقراطية في أنظمة المنطقة"[62]. وقد حض وزير الخارجية الأمريكي الأسبق سايروس فانس على إجراء هذه الترتيبات، وعلى حد قوله: "إذا لم نقم بذلك مباشرة، فلن تتاح لنا فرصة أخرى للقيام به"[63].

وبالإضافة إلى هذه التقارير والمواقف الصادرة عن الإدارة الأمريكية، فقد أصدر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، تقريره الأول الذي يحمل عنوان: "الولايات المتحدة والشرق الأوسط الجديد"، وشارك في وضعه مجموعة من أبرز خبراء الشرق الأوسط، وبينهم عدد من كبار المسؤولين السابقين، حيث ركز واضعو التقرير على "تأييد دعوة وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر لإقامة مصرف متعدد الجنسيات للتنمية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تركيزهم على قضايا الحد من التسلح ومسائل الديمقراطية، ومحادثات السلام. وقد اعتبر التقرير أنه من الضروري أن يكون هناك التزام أمريكي قوي بأمن إسرائيل"[64]. لهذا كان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش صريحاً في خطابه الذي ألقاه في الجلسة الافتتاحية "لمؤتمر مدريد"[65] حيث أكد في فقرتين منه على جوهر السياسة الأمريكية هذه، والتي لا تقتصر على مجرد حل الصراع العربي-الإسرائيلي فحسب، وإنما تذهب بعيداً إلى أكثر من تطبيع العلاقات بين الطرفين في كافة المجالات، وصولاً إلى إقامة علاقات ثنائية وإقليمية تتيح المجال أمام إعادة هيكلة الشرق الأوسط، بحسب تعبير مارتن إنديك.

وهكذا فإن الإدارات الأمريكية بعد أن وجدت الأوضاع في المنطقة ملائمة لها، بدأت بوضع التصورات الخاصة لإقامة النظام "الشرق أوسطي"، اعتماداً على المفاوضات متعددة الأطراف، وعلى مؤتمرات القمة الاقتصادية للتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واللجان والمؤسسات الفرعية المنبثقة عنهما.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حميد الجميلى
الموضوع الفرعى :	الموقف الأمريكى	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) دراسات فى المحتوى الأقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

الرؤية الامريكية للمضمون الاقتصادى للشرق اوسطية ..

تأتى الشرق أوسطية كجزء أساسى من اللعبة الاقتصادية الجديدة التى تحكم إدارة اقتصاد القرن الواحد والعشرين، وهى بهذا المعنى جزء من المأسسة التى تتطلبها تلك اللعبة والتى لن تكون بأى شكل من الاشكال تكرار لمأسسة اقتصاد القرن العشرين فاللعبة الاقتصادية الجديدة التى تشكل الشرق اوسطية جزءاً من اساسياتها تتضمن أسسا وقواعد جديدة لعملية التنافس بين الكتل والفضاءات الاقتصادية التى ستحكم إدارة القرن الواحد والعشرين وهى اليابان وبعدها الجنوبى، اوروبا وبيتها الموحد، وأمريكا وحوضها الباسيفيكى (الناسافتا، وطبقا لهذه اللعبة فان الولايات المتحدة ستستأثر بالهيمنة الكلية على النظام الاقليمى الشرق اوسطى وستتحكم بالادارة الاقتصادية لهذا النظام الجديد (1). وتنفيذا لقواعد هذه اللعبة اصبحنا نشهد خارطة اقتصادية - سياسية - جغرافية جديدة للمنطقة تحل فيها «اسرائيل» مركزالصدارة . والنظام الاقليمى الجديد (الشرق اوسطى) طبقا لقواعد اللعبة الاقتصادية الجديدة هو نظام اقليمى تابع للفضاء الاقتصادى الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة ويساهم فى تعزيز دورها المهيمن على هذا الفضاء اولا وفى منافسة الفضاءات الاقتصادية القارية ثانيا . وتكمن أهمية النظام الشرق اوسطى للولايات المتحدة كذلك فى الحصول على أفضل النتائج التى تساعد الاقتصاد الامريكى فى معالجة اختلالاته وزيادة قدرته التنافسية التى اخذت مكانتها العالمية فى التدهور، لذلك فان اقتصاديات المنطقة التى تشكل الفضاء الشرق اوسطى تعد مجالاً خصباً للاقتصاد الامريكي خاصة مع تزايد الاسواق أمام المنتجات التكنولوجية الامريكية، وتزايد الفرص امام الشركات والاستثمارات الامريكية، فضلا عن هيمنة الولايات المتحدة على المورد النفطى لدول الخليج العربى .

وطبقا لهذه الرؤية فإن الاقتصاد الشرق اوسطى الجديد سيمكن الولايات المتحدة من اعادة تدوير دواليبها الاقتصادية بما يمكنها من الدخول فى اللعبة الاقتصادية الجديدة (لعبة إدارة اقتصاد القرن الواحد والعشرين) .



الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حميد الجميلى
الموضوع الفرعى :	الموقف الأمريكى	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) دراسات فى المحتوى الأقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

وتحتل العلاقات الامريكية - الاسرائيلية أهمية خاصة فى الاقتصاد الشرق اوسطى، فالدور الاسرائيلى فى إطار مايسمى بالشركة الاقتصادية الشرق اوسطية يعد دوراً قائداً لتكون اسرائيل حلقة الوصل بين أطراف هذه الشركة والفضاء الاقتصادى للامريكتين (الناسافتا) والذى يقع تحت القيادة الامريكية .(2)

وتاكيدا لهذا الدور اقدمت الولايات المتحدة على خطوات رئيسية أهمها :-

- انشاء لجنة امريكية - اسرائيلية مشتركة للتكنولوجيا الرفيعة المستوى (المتقدمة جدا) فى مجال البحث والتطوير فى ميدان تكنولوجية القرن الواحد والعشرين .
- إقامة مؤسسة للعلم والتكنولوجيا بين امريكا واسرائيل. وهذه المؤسسة تؤمن لاسرائيل استمرار التفوق النوعى فى المنطقة على نحو يلائم الظروف الجديدة. وهى ظروف تتيح لاسرائيل الهيمنة الإقليمية بجعلها اكثر قدرة على توفير سلع أفضل فى سوق شرق اوسطية مشتركة .
- اقامة منطقة حرة بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل .
- التعاون الاستراتيجى - الامريكى - الاسرائيلى - والذى يربط اسرائيل بالولايات المتحدة الامريكية من خلال شبكة كثيفة من العلاقات المتعددة الجوانب .

وطبقا لهذا التحليل، فان الرؤية الامريكية للشرق اوسطية تنطلق من الاعتبارات التالية :-

1- تمحور المصالح الامريكية حول تشجيع الصادرات الامريكية لتخفيف العجز فى الميزان التجارى وإيجاد فرص للاستثمارات الامريكية، وضمان الحصول على الاحتياجات الاساسية من النفط واستمرار تدفقه بالأسعار والكميات المطلوبة .

2- ضمان أمن اسرائيل وتفوقها النوعى على البلدان العربية واحتلالها

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حميد الجميلى
الموضوع الفرعى :	الموقف الأمريكى	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) دراسات فى المحتوى الأقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

موقع الصدارة في قيادة الاقتصاد الشرق اوسطى .

3ـ استخدام الورقة الشرق اوسطية فى مناقشة الاطراف الكتلوية الداخلة فى اللعبة الاقتصادية الجديدة التى ستحكم إدارة اقتصاد القرن الواحد والعشرين، خاصة الهيمنة على موارد المنطقة وأسواقها واستثمارها ونفطها (3).

من دول الجوار الإستراتيجى (أثيوبيا وتركيا) ، واذا علمنا مدى عمق تاثر إسرائيل على هاتين الدولتين تزداد خطورة هذه الازمة فى القرن القادم .

وتشكل التوجهات التركية للهيمنة على المياه العربية مضافاً اليها الاطماع الصهيونية فى المياه العربية مصدر خطر كبير للأمن المائى العربى . واذا ما توقفنا عند الخطر الاثيوبى بشأن مياه النيل نستطيع أن نقول أن القرن الواحد والعشرين سيشهد دون ادنى شك صراعاً عربياً ـ اجنبياً على المياه .

لذلك وصلت قضية المياه العربية الى درجة من الحساسية لم يعد معها اى قطر عربى قادراً على التصدى لها لوحده ، ولا يمكن التصدي لهذه المهمة الا بطريقة جماعية عربية خالصة .

ويمكن للصراع العربى ـ الأجنبى أن يتجدد فى القرن الواحد والعشرين لا بسبب الارض او النفط ولكن بسبب أزمة المياه . ويمكن للصراع حول المياه المحدودة ان يمزق الروابط الهشة بين العرب وجاراتها وإ ثيوبيا وكذلك بين دول المنطقة والكيان العبرى بالرغم من كل ما يقال عن الروابط الإقتصادية الشرق اوسطية .

4 ـ تأكيد الولايات المتحدة على مساندة الرؤية الإسرائيلية فى دفع المسار الإقتصادى (التطبيع الإقتصادى) بغض النظر عن نتائج المفاوضات السياسية ، وهنا تلتقى الرؤية الأمريكية مع الرؤية الإسرائيلية فى إعطاء الأولوية للسلام الإقتصادي . (4)

5 ـ رغبة الولايات المتحدة فى التخفيف من العبء المالى الذى تتحمله لمساعدة «اسرائيل» . لذلك فهى تسعى للحد من الأموال الموجهة اليها وتعويض ذلك بإدماج اسرائيل فى المنطقة وضمان موارد اخرى لها من

داخل المنطقة .

6 - إن إهتمام الولايات المتحدة يأتى من رغبتها فى جعل الفضاء الإقتصادى الشرق أوسطى فضاءً تابعاً للمجال الاقتصادى للأمريكيتين التى تسيطر عليه والذى سيشكل أحد أكبر مشاريع القرن الواحد والعشرين ، خاصة وان المغرب العربى سيرتبط بالإتحاد الأوروبى عن طريق الفضاء الإقتصادى لحوض البحر الأبيض المتوسط ،إذ أن هناك دعوة لانشاء منطقة تجارة حرة بين بلدان المغرب العربى والدول الاوروبية المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط فى اطار فضاء يسمى بالفضاء الإقتصادى المتوسطى . (5)

7 - ياتى الإهتمام الأمريكى بالشرق اوسطية انسجاماً مع موجة الإقليمية الثانية الرامية الى إنشاء الكتل التجارية القارية (الفضاءات الإقتصادية العملاقة أو القارية) والكتل التجارية الإقليمية (الفضاءات الإقليمية) حيث تنتقل مقومات السيادة من سلطة الدول الوطنية الى سلطة القرار المؤقلم ثم المعولم ، وحيث تختفى الكثير من المؤسسات الإقتصادية الوطنية لتحل محلها مؤسسة إقتصادية اقليمية

على مستوى الإقتصاد الإقليمى ، ومؤسسة اقتصادية عالمية على مستوى الإقتصاد الكونى (6) ويشهد العالم الآن موجات متزايدة من الترتيبات التجارية الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية . وطبقاً لهذا التوجه دفعت الولايات المتحدة بالشرق أوسطية لتحقيق التكامل الإقليمى الى أقصى مدى ممكن .

8 - لاشك ان دعم الولايات المتحدة لإقامة إقتصاد إقليمى جديد ينبع من قواعد اللعبة الإقتصادية التى ستحكم إقتصاد القرن الواحد والعشرين (7) ، إذ أن من يهيمن على اقتصاد المنطقة سيكون له الموقع الأفضل فى اللعبة الجديدة التى ستجرى فى القرن القادم . لذا تسعى الولايات المتحدة الإمريكية لجعل المنطقة بما تحتويه من قاعدة موردية متنوعة ، (خاصة القاعدة الموردية النفطية) ضمن عناصر قوة الإقتصاد الامريكى فى إقتصاد القرن الواحد والعشرين ، مما يتيح لهذا الإقتصاد تحجيم حركة منافسيه فى لعبة الشطرنج الإقتصادية الدولية) (اللعبة

الإقتصادية الجديدة) التى ستجرى بين إوروبا واليابان والولايات المتحدة كما أسلفنا سابقاً.

ومما يزيد من اهمية الهيمنة الأمريكية على القاعدة الموردية النفطية فى المنطقة فى اللعبة الإقتصادية الجديدة هو أن اليابان تستورد أكثر من 70٪ من احتياجاتها النفطية من منطقة الخليج ، كما تستورد إوروبا اكثر من 50٪ من احتياجاتها النفطية من ذات المنطقة ومع عدم وجود إكتشافات نفطية جديدة وتدهور القدرات النفطية من الدول المنتجة للنفط فسوف يزداد إعتماد العالم أجمع واعتماد اليابان وإوروبا على منطقة الخليج لسد إحتياجاتهما المستقبلية .

وبالإضافة الى هذه الرؤية ، فإن إخضاع القاعدة الموردية النفطية لسيطرة الولايات المتحدة يسلب المنطقة من قوتها الإقتصادية ويجعلها تحت امرة الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها الحيوية بعيداً عن مخاطر التهديد بإستخدام النفط كوسيلة ضغط . لذا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن إحتفاظها بدورها القيادى فى العالم يحتم عليها أن تقوم بالسيطرة على شؤون النفط العربى .... وجاء النظام الشرق أوسطى الجديد ليحقق للولايات المتحدة احلامها فى الهيمنة على كنوز النفط العربية .

9- الإرتباط العضوى بين إسرائيل والإمبريالية العالمية . لذلك فإن إنجاز المشروع الصهيونى الكامل يبقى مرهوناً بدعم الولايات المتحدة طبقاً لإستراتيجياتها للقرن الواحد والعشرين كونياً وإقليمياً . لذلك فإن (لإسرائيل مشروع صهيونى إمبريالى) وهى جزء عضوى ووظيفى من الإمبريالية ، ولها شبكة من العلاقات والمصالح مع الإمبريالية العالمية التى توفر لها الموارد المالية والدعم السياسى والإقتصادى والتكنولوجى ، لذلك فإن هيمنة إسرائيل عموما والإمريكية خاصة . بالغرب عموماً والولايات المتحدة خاصة يرى إسرائيل قوة إقليمية يمكن الإعتماد عليها لحماية تلك المصالح الحيوية ، فضلاً عن كونها قوة عسكرية ضاربة فى المنطقة .

لذلك للولايات المتحدة الأمريكية «ولإسرائيل» اهدافاً ومصالح

مشتركة تجعل من الدعم بكل اشكاله لإسرائيل من قبل الولايات المتحدة الإمريكية امراً لا جدال فيه .

10 ـ تمكين «إسرائيل» من الهيمنة الإقتصادية والتكنولوجية على المنطقة ، فضلا عن تمكينها من محاصرة المحتوى الإقتصادى للنظام العربى .

لذلك فالدور الوظيفى الإقليمى «لإسرائيل» يتركز حول الهيمنة الإسرائيلية على إقتصاد المنطقة ، أى التحول من الدور العسكرى الى الدور الإقتصادى .

وطبقاً لهذه الرؤية قامت الولايات المتحدة بالضغط على «إسرائيل» لإستبدال استراتيجيتها فى ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية المعاصرة .

وهكذا يمكن القول بان الحديث عن الشرق أوسطية خرج أصلا من الدوائر الضيقة لمراكز الأبحاث المتخصصة ومراكز صنع القرار فى الولايات المتحدة ليجرى الترويج له من قبل الولايات المتحدة واسرائيل على نطاق واسع بهدف تسويق تلك المفاهيم والمخططات الإستراتيجية الجديدة بطبعات وعبوات محلية جيدة الصنع والإخراج . (8)

وطبقاً للمفهوم الأمريكى فإن السوق الإقتصادية الشرق أوسطية هى جزء من التحضير لما يسمى بالإقتصاد السياسى للسلام . (9)

والسوق الإقتصادية الشرق أوسطية طبقاً للمفهوم الأمريكى لا يمكن ان تتم الا من خلال إعادة هيكلة العلاقات والتشابكات الإقتصادية بين «إسرائيل» وبلدان المنطقة العربية ويعتبر معهد السياسة الإقتصادية والإجتماعية للشرق الأوسط بجامعة هارفرد ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى من ابرز مراكز البحوث التى وضعت التصورات الأساسية للسوق الشرق أوسطية .

نلخص ما جاء فى أعلاه ان الرؤي الأمريكية للمضمون الإقتصادى للسوق الشرق أوسطية تتركز حول المحاور التالية :ـ

1ـ أهمية قيام منطقة للتجارة بين «إسرائيل» والبلدان العربية بإعتبارها (أى اسرائيل) المرتكز الأساسى للترتيبات الإقتصادية الشرق أوسطية الجديدة بإعتبار أن المبادلات التجارية توحد الشعوب وتخلق أنماطاً من الإعتماد المتبادل ونسجاً من المصالح المشتركة . وطبقاً

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية | اسم كاتب المقال : حميد الجميلى
الموضوع الفرعى : الموقف الأمريكى | رقم العـــــدد :
المصــــــدر : (كتاب) دراسات فى المحتوى الأقتصادى | تاريخ الصــدور : ١٩٩٩

للرؤية الأمريكية فإن قيام منطقة التبادل الحر هى القضية المحورية فى النظام الشرق أوسطى .

ولا تدعو الرؤية الأمريكية الى إقامة منطقة للتجارة الحرة بين إسرائيل والبلدان العربية دفعة واحدة ***وإنما عبر ثلاث مستويات هى :-***

المستوى الأول - إقامة تجمع إقتصادى ثلاثى يجمع الاردن والسلطة الفلسطينية «إسرائيل» على غرار الإتحاد الإقتصادى القائم بين دول البينلوكس الأوروبية ذات الأحجام الإقتصادية الصغيرة (بلجيكا - هولندا - لوكسمبورغ) .

المستوى الثانى - إقامة منطقة للتبادل التجارى الحر بين دول المستوى الأول مضافاً اليها سوريا ولبنان على أن تنتهى الترتيبات الخاصة بهذا المستوى بحد أدناه العام 2010 إفرنجي .

المستوى الثالث - إقامة منطقة موسعه للتعاون الإقتصادى تشمل بالإضافة الى دول المستوى الثانى بلدان مجلس التعاون الخليجى . ويتم فى إطار هذا المستوى حرية إنتقال رؤوس الأموال .

وتؤكد الورقة الأمريكية على أن هذه المستويات متداخلة ومترابطة بحيث لا يمكن تحقيق اى مستوى دون تحقيق المستوى الذى قبله (أى الرحلية والتدرج فى تطبيق هذه المستويات) .

لذا فان الرؤية الأمريكية تستند الى وجود مجموعة من الترتيبات الإقتصادية لكل مستوى وبإستكمال هذه المستويات يتم إرساء قواعد ومقومات السوق الشرق أوسطية .

وقد أكد معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط بأن المستوى الاول هو الخيار الاساسى الذى ينبغى التأكيد عليه ، حيث يتحقق عبر هذا المستوى حرية كاملة لإنتقال السلع ، والعمالة ورؤوس الأموال بين الأطراف المشتركة ، مع إمكانية إنشاء إتحاد نقدى .

2 - ترى الولايات المتحدة أن قيام السوق أوسطية مرتبط بجملة أمور ***من أبرزها :-***

- ازالة القيود عن التجارة والاستثمار وإتخاذ مزيد من إجراءات الخصخصة لإعادة هيكلة إقتصادات المنطقة لذلك تدفع الولايات

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حميد الجميلى
الموضوع الفرعى :	الموقف الأمريكى	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) دراسات فى المحتوى الأقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

المتحدة دول المنطقة لتطبيق إجراءات التخصيصية الى أبعد مدى يمكن ، بإعتبار هذه الإجراءات هى الإطار المؤسس لتمويل الوحدات الإنتاجية والخدمية فى الإقتصادات العربية ولتسهيل إدماج إسرائيل إستراتيجيا فى النسيج الإقتصادى العربى .

لذلك فإن عمليات التخصيصية التى تدفع بها الولايات المتحدة انما تشكل التمهيد والمدخل الضرورى لإقامة السوق الشرق أوسطية المشتركة . (11)

- إزالة كل إجراءات المقاطعة ضد «إسرائيل» بكل درجاتها ومستوياتها بعد ان اصبحت اطاراً شكلياً لا مضمون له .
- تطبيع العلاقات الإقتصادية بين إسرائيل والإقطار العربية عن طريق مشاريع الربط الإقليمى بغض النظر عن نتائج التسوية السياسية (السلام الإقتصادى قبل السلام السياسى) .

وخلاصة الرؤية الأمريكية للمضمون الاقتصادى للشرق اوسطية تكمن فى اقامة نظام اقليمى جديد فى الشرق الاوسط من شأنه أن يكون فرعا للنظام العالمى لاقتصاد القرن الواحد والعشرين . وهذا النظام الأقليمي الجديد من شأنه أن يسهم في تعزيز دور الولايات المتحدة في اللعبة الإقتصادية الجديدة ، وتعزيز دورها كقطب مسيطر على هذا النظام الفرعى نظرا لما لإقتصاد الشرق الأوسط من هيمنة حيوية للاقتصاد الامريكى فالنظام الجديد فى الشرق الاوسط سيساعد الاقتصاد الأمريكى على إستعادة قدرته التنافسية ، فضلاً عن مساعدته على إستعادة حيويته نتيجة توافر الأسواق الملاءمة للصادرات الامريكية ، وتوافر المواد الاولية - خاصة النفط اللازم لتدوير عجلة الإقتصاد الأمريكى ، فضلاً عن تزايد العروض أمام الإستثمارات الأمريكية .

لذلك يمكن القول أن الرؤية الأمريكية للمضمون الإقتصادى للشرق أوسطية تتركز حول :-

- تشجيع الصادرات الأمريكية وتخفيض العجز التجارى الأمريكى .
- ضمان الحصول على إحتياجاتها الأساسية من المنطقة خصوصاً النفط مع ضمان إستمرار تدفقه بالأسعار والكميات المطلوبة .
- **تمكين الولايات المتحدة من إحتلال موقع فى اللعبة الإقتصادية لإقتصاد القرن الواحد والعشرين**

الموقف الاسرائيلى

السوق الشرق اوسطية

الموقف الدولى : الموقف الاسرائيلى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	امكانية اندماج الاقتصاد	حميد الجميلى	(كتاب) دراسات فى المحتوى الاقتصادى		١٩٩٨	٢٩
٢	الاقتصاد والسلام	حازم الببلاوى	(كتاب) دور الدولة فى الاقتصاد		١٩٩٩	٤٣

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حميد الجميلى
الموضوع الفرعى :	الموقف الأسرائيلى	رقم العـــــدد :	
المصــــــــدر :	(كتاب) دراسات فى المحتوى الأقتصادى	تاريخ الصــدور :	١٩٩٨

إمكانية اندماج الاقتصاد الاسرائيلي في السوق الشرق اوسطية(18) ..

لاشك أن مستقبل الشرق اوسطية كنظام اقتصادي ذات محتوى سياسي يتوقف على العديد من الامور يأتي في مقدمتها:- طبيعة الاقتصاد الاسرائيلي، تكوينه، مقوماته وامكانية اندماجه في السوق الشرق اوسطية، ولعل اول الاسئلة التي ستقرر مستقبل هذا الاندماج كون اسرائيل دولة استيطانية عنصرية لسكانها اليهود. وهنا لابد من التوفيق عند امكانية التفوق بين المشروع الصهيوني التوسعي الاستيطاني وبين الاندماج في المنطقة بدون هذه الخصائص. فالمشروع الصهيوني وجد اصلا على اسس فكرة اقتطاع الارض وهجرة اليهود من كل دول العالم والتوسع العدواني على حساب العرب. وحتى اذا فرضنا جدلا ان الصهيونية قد بذلت اهدافها من التوسع الجغرافي الى التوسع الاقتصادي فالقضية هي كون الصهيونية تبقى محتفظة بخصائصها التوسعية وهذا مايتناقض واهداف الاندماج الاقتصادي في المنطقة الا ان الذي سيحصل هو توسع اسرائيل اقتصاديا على حساب العرب. وطبقا لهذه الرؤية لايمكن اندماج اسرائيل في السوق الشرق اوسطية الا اندماجا توسعيا. وهذا الاندماج التوسعي هو نوع جديد من الهيمنة الاقتصادية .

وطبقا لذلك لابد وان تظهر علامات التناقض بين اهداف التوسع الاقتصادي وعناصر الاندماج الاقتصادي مما يؤدي في نهاية المطاف الى عدم تنفيذ المشروع الشرق اوسطي. ومن خلال تحليل خصائص الاقتصاد الاسرائيلي يتضح ان المقومات العلمية لقيام السوق الشرق اوسطية غير متوفرة لانها تصطدم بعقبات ناجمة عن تلك الخصائص الخاصة بالاقتصاد الاسرائيلي وهذه العقبات تلقي الضوء على التناقض بين السوق العلمية وبين طبيعة الاقتصاد الاسرائيلي .

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حميد الجميلى
الموضوع الفرعى :	الموقف الأسرائيلى	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) دراسات فى المحتوى الأقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨ .

وفيما يلي تحليلا مركزاً لهذه القضية :-

اولا - إن السوق المشتركة مع ماتعنيه من تحرير حركة عناصر الانتاج تعد امرا صعب المنال في المنطقة، لان تحرير رؤوس الاموال لن يوفر موارد لدول المنطقة من داخلها، وتصبح الاطراف العربية المشاركة في السوق معبرا للاموال النفطية العربية فضلا عن الاموال المستقرة في الخارج والتي يعاد استثمارها في اسرائيل .

وهذا لايحتاج الى سوق بقدر مايحتاج الى ترتيب مؤسسي مالي .

ثانيا - إن «اسرائيل» تركز على بعض مقومات السوق كإنتقال السلع وراس المال والتكنولوجيا بينما ترفض حرية انتقال العمالة وبذلك تظل السوق ناقصة ومحققة لآمال اسرائيل فقط .

ثالثا - إن السوق الشرق اوسطية تستوجب أن تتحول «اسرائيل» إلى دولة جوار جغرافي طبيعية، اي تتخلى عن كونها دولة استيطانية عنصرية لسكانها اليهود هذا امر مشكوك فيه وذلك لايمكن اندماج اسرائيل في المنطقة لان في ذلك تناقضا بين اعتبارات المشروع الصهيوني الاستيطاني العنصري وبين اعتبارات الاندماج الاقتصادي طبقا للمقومات العلمية للاندماج والتكامل الاقتصادي .

رابعا - ان السوق الشرق اوسطية تتناقض مع المنطق الاسرائيلي ورويتها في اقامة السوق لان السوق مع وجود اسرائيل يعني قيام السوق على اسس غير متكافئة ومثل هذا السوق لاتوفر شروط النمو الاقتصادي والتنمية لبقية الاطراف وطبقا لهذه الرؤية فان الاسواق العربية تصبح محطات لاستهلاك السلع الاسرائيلية ومحطات لتوريد المال العربي ومحطات لتوريد المواد الاولية العربية ومحطات لاستقبال التقانة والخبرة الاسرائيلية وطبقا لما جاء في اعلاه فان كل ماتعنيه السوق هو قيام اطر مؤسسية لخدمة اهداف المشروع الصهيوني في مساره الجديد المتمثل بالهيمنة والتوسع الاقتصادي وبذلك تنتفي الرؤية العلمية لقيام السوق لعدم امكانية توفر مقوماتها العلمية .

خامسا - ان تحقيق السوق الشرق اوسطية بالمعنى العلمي الصحيح أمر غير وارد في المدين المتوسط والقصير اذ يتطلب قيام السوق فترة

طويلة نسبيا لذلك فان الترتيبات الاقتصادية والمؤسسة الاقتصادية التي تقام بسرعة جنونية ليست لها علاقة بالسوق بالمعنى العلمي. وكل مايجري في الوقت الحاضر ياتي ضمن مايسمى بمشاريع التطبيع الاقتصادي طبقا للرؤية الاسرائيلية (مشاريع الربط الاقليمي والمشروعات المشتركة) ...

سادسا - ان المؤسسات الاقتصادية الاسرائيلية وإرتباطاتها بالمؤسسات الاقتصادية العالمية، فضلا عن مساندة راس المال الصهيوني العالمي يجعل من هذه المؤسسات مؤسسات مهيمنة . ولذلك فان المؤسسة الاقليمية الجديدة ستتميز بالهيمنة الاسرائيلية على مجموعات المؤسسات التي تنشأ في اطار مشاريع التطبيع الاقتصادي. وطبقا لذلك فان السوق الشرق اوسطية بمعناها العلمي تصبح غير ممكنة القيام .

سابعاً - إن السوق الشرق اوسطية ومايترتب عليها من قيام منطقة بالتبادل الحر ***تتطلب عددا من الشروط غير المتوفرة من ابرزها*** :-

- وجود حد ادنى من التكافؤ بين درجات التطور الاقتصادي لدول السوق .
- وجود آلية لتخفيف الآثار السلبية بالنسبة لبعض الاطراف المشاركة في السوق .
- وجود نمط معين من العلاقات بين دول السوق اجتماعيا وحضاريا وتصورا للمستقبل .

وخلاصة القول يتضح من النقاط السبع انفة الذكر ان اسرائيل سوف لن تقدم للإقتصادات العربية سوى الهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية من خلال اختراقها للإقتصادات العربية .

ومن خلال اعادة هيكلتها لهذه الاقتصادات في اطار نمط جديد لتقسيم العمل يعمق قانون النمو غير المتكافىء ويزيد من عمليات تدويل الاقتصادات العربية والحاقها بالاقتصاد العالمي كمناطق مهمشة .

3- النظرية «الاسرائيلية» في تسريع عمليات التنمية الاقتصادية الشرق اوسطية ..

أ- الفكر الصهيوني الجديد - صهيونية البزنس ..

ادركت الحركة الصهيونية العالمية الحاجة الاسرائيلية الجديدة التي

تفرضها التحولات التي طرأت على المجتمع الاسرائيلي والحاجة الماسة الى الانتقال من اولوية صهيونية الدولة الى دولة البزنس الصهيوني. لقد مضى زمن كانت الدولة الاسرائيلية بمؤسساتها في خدمة المشروع الصهيوني القائم على التوسع الجغرافي الكولونيالي التقليدي. اي ان الفكر الصهيوني كان قائما على التوسع في الارض واستيعاب اليهود من الخارج .

ويبدو ان الفكر الصهيوني قد أدرك إستفادة جدوى هذا المشروع حاليا ، وان البديل الملائم له هو التوسع الاقتصادي والمالي والتكنولوجي وهو لايقل اهمية من الناحية الاستراتيجية خصوصا بعد أن إطمأنت اسرائيل لقوتها العسكرية وللحدود الجغرافية القائمة .

كما أن الفكر الصهيوني العالمي قد أدرك أن إقتصاد القرن الواحد والعشرين سيشهد تنافسا اقتصاديا دوليا يمكن لاسرائيل ان تحتل فيه مساحة لابأس بها .

وعلى ذلك فان المستقبل سيتميز بالتنافس الاقتصادي الدولي، وهو ماسيكون بصالح مايسمى صهيونية الرأسمال أو صهيونية البزنس التي تسعى لتعظيم منافع السوق والمكاسب الاستثمارية والمالية والتكنولوجية .

ومن اجل هذه الصهيونية الجديدة اقدمت إسرائيل على الخيار الاقتصادي (التطبيع الاقتصادي) ، ان هذا التحول هو تحول جديد تولاه شمعون بيرز الملقب بمهندس الشرق اوسطية. وطبقا لهذه الهندسة الجديدة القائمة على «صهيونية البزنس» (الانتقال من اولوية صهيونية الدولة الى دولة البزنس الصهيونية) .

يجرى ابعاد المؤسسة الاقتصادية الاسرائيلية عن الاستثمار الايديولوجي الى اللبرالية الاقتصادية، وطبقا لهذه الاستراتيجية يجرى استبدال امن الحدود بأمن الاعماق الاقتصادية ومبادلة الجزء بالكل واستبدال التوسع الجغرافي بالتوسع والهيمنة الاقتصادية .

وطبقا لدولة البزنس الصهيونية يجري اسقاط الاسوار العربية المؤيدة للشرق أوسطية الواحدة تلو الاخرى والتي تعترض دخول السلع

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حميد الجميلى
الموضوع الفرعى :	الموقف الأسرائيلى	رقم العــــدد :	
المصــــــدر :	(كتاب) دراسات فى المحتوى الأقتصادى	تاريخ الصــدور :	١٩٩٨ .

الاسرائيلية الى الاسواق العربية، كسور المقاطعة .

والواقع أن صهيونية البزنس تسعى الى الاسواق العربية والى مناطق نفوذ متاخمة حيث المنافسة التجارية السهلة والهيمنة التكنولوجية اللامحدودة خاصة وان دول الجوار التي تسعى صهيونية البزنس لغزوها دول مستهلكة اكثر من كونها منتجة. وهنا لابد من التأكيد ان صهيونية البزنس لاتخشى على الاستثمارات الاسرائيلية وعلى امن اسرائيل مادامت قادرة على توظيف موقعها العسكري لخدمة البزنس الجديد .

على إنجاح صهيونية البزنس يتوقف على ظروف الانتقال الاسرائيلي الراهنة الى اولوية صهيونية جديدة رغم ان الإشارات تشير الى ان الخيار الاسرائيلي بات لصالح البزنس وفي اتجاه الاسواق العربية القريبة. ومع كل ذلك يظل موضوع المفاضلة بين الامن الاسرائيلي بالمفهوم التقليدي (طبقا للايديولوجية الصهيونية التقليدية) وبين اهداف صهيونية «البزنس» محل صراع داخل اسرائيل. وفي كل الاحوال فان هذا التحول في الفكر الصهيوني ياتي في اطار مشروع صهيوني جديد «فاسرائيل» تظل صاحبة مشروع توسعي كان جغرافيا واستنفذ اهدافه واصبح اقتصاديا وسيمضي وقت طويل جدا قبل ان يستنفذ اهدافه وقد لايستنفذها الا بعد سقوط المؤسسة الاقتصادية العربية .

في ضوء الفكر الصهيوني الجديد (صهيونية البزنس) تقوم النظرية الاسرائيلية في تشريع عمليات التنمية الاقتصادية على الاعتبارات التالية :-

1- التوجه نحو انشاء منطقة اقتصادية في الشرق الاوسط من شأنها المساهمة في مشاريع الربط الاقليمي لبناء مايسمى بالشرق الاوسط الجديد وبذلك يكون هناك تواجد اقليمي بما يؤدي الى اقامة سوق شرق اوسطية .

2- وضع برنامج للتعاون الاقتصادي الاقليمي يتضمن انشاء مشروعات الربط الاقليمي يتم اقرارها في مؤتمرات قمة اقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا .

3- الدعوة لانشاء منطقة تجارة حرة تشمل في مرحلتها الاولى الاردن

وفلسطين واسرائيل على ان تتوسع في مراحل لاحقة .

4- ربط اسرائيل بكافة دول المشرق عبر تركيا .

5- انشاء بنك للتنمية الشرق اوسطية والذي تأسس فعلا في قمة عمان الاقتصادية، وهو اداة للتعمير في المنطقة .

6- تخليص الاقتصاد الاسرائيلي من اختلالاته سواء ماتعلق منها بالبطالة او عجزه المالي واعباء الاقتصاد الاسرائيلي الناتجة عن تدفق المهاجرين ومتطلباتهم .

7- اعادة التعامل مع الشركات العالمية التي اوقفت تعاملها مع اسرائيل تنفيذاً لقرار المقاطعة .

8- جعل المشاريع الاقليمية نقطة إنطلاق السوق تحقيقاً لحلم اسرائيل في إقامة سوق شرق اوسطية تعمل على انعاش الاقتصاد الاسرائيلي .

طبقا لهذه النظرية الاسرائيلية المستمدة من التوجهات الجديدة لصهيونية البزنس أخذ الفكر الصهيوني المعاصر يروج للشرق اوسطية على أساس إقامة قاعدة عريضة من الترتيبات اي ان اسرائيل وطبقاً لخصائص إقتصادها لاتنشد حركة كاملة من التفاعل والتعاون الاقتصادي مع دول المنطقة العربية، الا بالقدر الذي حقق اهدافها الاستراتيجية .

فالنظام الاقتصادي الشرق اوسطي يكمن أولا واخيرا في انعاش الاقتصاد الاسرائيلي في ضوء خصائصه الذاتية، ثم في تحويل اسرائيل من دولة صغيرة وضعيفة قامت على الاغتصاب الى قوة اقليمية (اسرائيل الكبرى اقتصاديا) وفقا للتصورات الصهيونية المعاصرة .

واستنادا الى هذا التحليل الموضوعي تقوم النظرية الاسرائيلية لتسريع التنمية على الفرضية التالية (ليس بمقدور السلام ان يدوم من دون منافع ملموسة تجنيها شعوب المنطقة منافع لاتتحقق الا من خلال زيادة التجارة والاستثمار) .

وهذه الفرضية هي نقيض الفرضية المصرية لتسريع التنمية والتي تقوم على الافتراض التالي (ان القاعدة الاساسية لتحقيق التعاون والتنمية تكمن في اقامة الدولة الفلسطينية والانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة ووجود ضمانات لاخلاء المنطقة من اسلحة الدمار

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حميد الجميلى
الموضوع الفرعى :	الموقف الأسرائيلى	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) دراسات فى المحتوى الأقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨ .

الشامل)

وطبقا للفرضية الاسرائيلية فان التطبيع الاقتصادي بغض النظر عن التسوية السياسية هو مفتاح تسريع التنمية .

بينما للفرضية المصرية فإن التسوية السياسية ستفتح المجال واسعاً للتطبيع الاقتصادي ثم تسريع التنمية كتحصيل حاصل .

ويقف المغرب والاردن مؤيدا للنظرية الاسرائيلية من خلال التأكيد على عدم الابطاء في تطبيع العلاقات الاقتصادية العربية - الاسرائيلية بمعزل عن نتائج التسوية السياسية .

وهكذا تقف اسرائيل والمغرب والاردن في الجانب الداعي الى عدم ربط عملية السلام الاقتصادي بنتائج السلام السياسي، وتذهب النظرية الاسرائيلية ابعد من ذلك لتؤكد على ان السلام الاقتصادي من شأنه تسريع التنمية وكذلك تسريع التسوية السياسية .

وتلتقى النظرية الاسرائيلية لتسريع التنمية مع الأهداف الامريكية الداعية الى الانفتاح الاقتصادي. اما موقف رجال الاعمال العرب فقد تبنوا وجهة النظر الامريكية - الاسرائيلية، حيث أعلنوا أنهم جاؤوا للبزنس ليس اكثر ولا اقل. وهو ما اكده احدهم بالقول (علينا ان نترك السياسة وراء ظهورنا ونعمل على تعظيم البزنس) .

وهذا القول يتفق كليا مع الاستراتيجية الصهيونية الجديدة لاستراتيجية البزنس) .

وهكذا تدعو النظرية الاسرائيلية الجديدة الى التطبيع الاقتصادي بعد ان اغتصبت الارض العربية والمياه العربية، وهي تريد الا ان تسلب الموارد العربية. والمفارقة الكبرى الان هو انها تلجأ الى العرب لمساعدتها لسلب خبراتهم ومواردهم واستعمارهم اقتصاديا .

ويضيف في هذا المجال شمعون بيرز بأن السوق المشتركة هي مفتاح السلام والأمن للمنطقة، وان مشاكل الاقليم لاتحل بشكل فردي ولاحتى بشكل ثنائي او جماعي لذا فإن انشاء السوق الشرق اوسطية المشتركة على غرار السوق الاوروبية المشتركة سيحقق كل الاهداف السياسية وسيؤدي الى تسريع التنمية والقضاء على الفقر في المنطقة .

ويضيف شمعون بيرز بان المنطقة يجب ان تكون مفتوحة اقتصاديا للجميع (لكل الشعوب التي تعيش فيها) .

ويؤكد شمعون بيرز بانه لايوجد اقتصاد قطري فعال بل اقتصاد سوق فعال، وكلما كبر حجم السوق كان الاقتصاد قويا .

لاشك ان هذه الآراء تعبر عن الرؤية الصهيونية في استدراج العرب من اجل تمكين اقتصاد اسرائيل من مواجهة ازمته وتحدياته المستقبلية فضلا عن ان الاقتصاد الاسرائيلي لايتمكن من مواجهة اختلالاته دون التسلل الى كل مفاصل الاقتصادات العربية المحيطة به .

لذل فان ماتطرحه علينا النظرية الاسرائيلية لايمثل سوى مكاسب للاقتصاد الاسرائيلي اما تحقيق التنمية للاقتصادات العربية فذلك امر مشكوك فيه .

وتعكس النظرية الاسرائيلية لتسريع التنمية منطق الحضارة الغربية، اذ بمقتضى هذه النظرية يعكس السوق الاقليمي المشترك توجهات جديدة في المنطقة، بحيث يسود نمط الحضارة الغربي الذي بمقتضاه يصبح السوق اكثر اهمية من الدول المنفردة وان الجو التنافسي سيكون اهم من وضع الحواجز في الطريق .

ب- النظرية «الاسرائيلية» في تشريع التنمية (19)..

تذهب النظرية الاسرائيلية لتسريع التنمية الى تأكيد الآراء التي تقدم بها مجموعة من الباحثين في مؤتمر عقد بجامعة تل ابيب في منتصف الثمانينات حول سبل تسريع التنمية .

ومن أبرز الآراء التي تقدمت مايلي :-

- ان ترسيخ العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل ودول المنطقة من شانه ان يخلق مصالح دائمة للسلام .
- من المتوقع أن يزيد الناتج القومي الاجمالي لاسرائيل بنحو 22٪ خلال عشر سنوات من السلام بسبب تزايد معدلات النمو الاقتصادي جراء فتح الاسواق العربية امام المنتجات «الاسرائيلية» وجذب الاستثمارات الاجنبية الى «اسرائيل» وخفض الانفاق العسكري الاسرائيلي، وتحرير جانب هام من قوة العمل الاسرائيلية الموظفة في

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حميد الجميلى
الموضوع الفرعى :	الموقف الأسرائيلى	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) دراسات فى المحتوى الأقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨

المؤسسة العسكرية «الاسرائيلية» واقامة مشاريع الربط الاقليمي وتطوير البنية الاساسية الاسرائيلية وتمكين «اسرائيل» من تجديد تكنولوجيتها ونقل التكنولوجية المتقادمة الى العرب .

- ان السلام النهائي بين «اسرائيل» والدول العربية يرتكز الى شبكة واسعة من العلاقات التي تمثل الاقتصادية منها الركيزة الملموسة والاهم.
- لابد من اقامة مشاريع ربط اقليمية تراعي بالدرجة الاولى مصالح اسرائيل مثل مد اسرائيل بمياه النيل والحصول على الغاز الطبيعي العربي، اعادة تشغيل خط البترول السعودي الى حيفا بدلاً من صيدا .... الخ .
- يمكن «لاسرائيل» في ظل السلام الاقتصادي أن تصبح سنغافورة الشرق الاوسط ويمكن ان تصبح قاعدة تهتم الشركات متعددة الجنسية والشركات الدولية باقامة قواعد بها .
- يمكن لاسرائيل ان تصبح جسرا للتجارة بين العالم العربي وشركائه التجاريين الرئيسيين .

وطبقاً للنظرية «الاسرائيلية» في تسريع التنمية فإن «اسرائيل» لاتريد أن تكسب بضعة كيلومترات وتخسر في المقابل اسواق عربية تقدر باكثر من 200 مليار دولار ومن شان مشاريع الربط الاقليمية أن تحقق هدف اسرائيل لافي تسريع التنمية فقط، بل كذلك في إدماجها في المحيط الاقتصادي العربي .

جـ- مقومات النظرية «الاسرائيلية لتسريع التنمية» ..

تعتمد النظرية «الاسرائيلية» على مبدأ اقامة منطقة تجارة حرة بين «اسرائيل» والاردن والفلسطينيين تتيح انتقال السلع والخدمات وراس المال مع تحفظ اسرائيل على انتقال العولمة وتشكيل هذه المنطقة تشكل نقطة انطلاق لعهد اقتصادي جديد في الشرق الاوسط .

وتذهب هذه النظرية الى ان منطقة التجارة الحرة يمكن أن تشمل في مرحلة لاحقة كل من مصر وسوريا ولبنان، اي بقية دول الطوق .

وتذهب هذه النظرية الى اهمية تأسيس بنك الشرق الاوسط للتنمية

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حميد الجميلى
الموضوع الفرعى :	الموقف الأسرائيلى	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) دراسات فى المحتوى الأقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

والذي تقرر من مؤتمر قمة عمان .

وقد تم تأكيد النظرية الاسرائيلية لتسريع التنمية في التقرير الصادر عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى (1991 افرنجي) حيث يشير التقرير الى وجود علاقات اقتصادية متشابكة بين اطراف الكونفدرالية. وترى هذه الدراسة ان اقامة الاتحاد الاقتصادي بين الاطراف الثلاثة على غرار البينلوكس يحقق الازدهار الاقتصادي للاطراف الثلاثة، كما ان تكلفة تحويل التنمية ستكون ادنى مايمكن وستحقق الاطراف الثلاثة مكاسب اقتصادية كبيرة .

وتلقى عملية تسريع التنمية عبر الكونفدرالية الاقتصادية دفعاً قيادياً وسياساً من قبل الولايات المتحدة الامريكية تحقيقا لمصالحها الاقتصادية الاستراتيجية .

لذلك تستند النظرية « الاسرائيلية » للشرق أوسطية على نظرية تنامي المصالح الاقتصادية المتبادلة كوسيلة لجعل فكرة الحروب والصراع مكلفة جدا وبذلك تتحول منطقة الصراع الى منطقة تكامل اقليمي. وقطعا ان هذه النظرية المعروفة في العلاقات الدولية صحيحة وهناك شواهد تاريخية على صاحتها، حيث انتهت العدوات التاريخية بين فرنسا والمانيا وبريطانيا وحلت محلها مصالح اقتصادية مشتركة .

ولكن هذه النظرية لاتنطبق على اسرائيل وعلاقاتها بالاقتصادات العربية. لان نظرية المصالح الاقتصادية المتبادلة تستوجب التكافؤ في الاطراف المشتركة، وهذا غير متوفراً أصلا، فضلاً عن أن اسرائيل لاتسعى الى اقامة علاقات اقتصادية متكافئة بقدر ماتهدف الى التوسع على حساب الاقتصادات العربية لذلك فان التطبيع الاقتصادي الذي تسعى اليه اسرائيل لايحقق اهداف النظرية المعروفة في العلاقات الدولية بقدر مايحقق استعمار اقتصاد جديد في المنطقة، الا وهو الاستعمار الاقتصادي الاسرائيلي .

وبالاضافة الى كل ذلك فإن « اسرائيل » صاحبة مشروع توسعي معروف عالميا، وان خصائص اقتصادها تجعلها مندفعة نحو التطبيع الاقتصادي باي ثمن خاصة بعد أن ظهرت بوادر لاشك أن النظرية « الاسرائيلية »

لتسريع التنمية *تستند الى المقومات التالية :-*

- الهيمنة على الاسواق العربية .
- دخول المكونات الاسرائيلية في الصناعة العربية .
- إيّجاد منافذ لتسويق المنتجات الاسرائيلية .
- إخضاع الاقتصادات العربية للهيمنة الاسرائيلية التكنولوجية .
- إعطاءاسرائيل قدرات اضافية تسمح له بإستيعاب المزيد من اليهود .
- التسلل الى اعماق الاقتصادات العربية .
- إعطاء مشروعية للوجود الاسرائيلي على الارض العربية المغتصبة وتقليل ارادة المقاومة إزاء اندماج اسرائيل في المنطقة .

4- **المنطلقات الاستراتيجية للرؤية الاسرائيلية** (20) ..

يؤكد «شمعون بيرز» بان مشاكل المنطقة لايمكن ان تحل بشكل فردي ولاحتى بشكل ثنائي او جماعي، بل من خلال اقامة السوق المشتركة والتي هي مفتاح السلام والامن على حد قوله. لذلك فان التوصل الى تجمع اقليمي لدول الشرق الاوسط يضم سوقا مشتركة ذات هيئات مركزية منتجة على نمط السوق الاوروبية المشتركة هو الهدف النهائي من هذه العملية وترى «اسرائيل» تعزيزاً لموقفها هذا بان السلام القائم على المعاهدات السياسية والترتيبات الامنية هو نوع من السلام البارد بينما يفضي ارساء السلام على قاعدة عريضة من الترتيبات الاقتصادية والمعاملاتية (بما في ذلك اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية بين «اسرائيل» والمنطقة العربية، الى نوع من السلام الحي الديناميكي .

ويرى «شمعون بيريز» ان تأسيس السوق الشرق اوسطية سيقود الى الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والرخاء الفردي، وبالتالي فان انشاء السوق المشتركة على غرار النمط الاوروبي يمكن ان يحقق هذه الاهداف. ويضيف بيرز انه من دون هذه السوق لن يتغير اي شيء، لذا يجب ان يكون الشرق الاوسط منطقة اقتصادية مفتوحة للجميع (لكل الشعوب التي تعيش فيه). وطبقا لهذه الرؤية لايوجد إقتصاد قطري فعال بل اقتصاد سوق وكلما كبر حجم السوق كان الاقتصاد قويا .

لذا تؤكد «الرؤية الاسرائيلية» على ان وجود سوق شرق اوسطية

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حميد الجميلى
الموضوع الفرعى :	الموقف الأسرائيلى	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) دراسات فى المحتوى الأقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨

تتوافر فيه التكنولوجيه المتقدمة، كما تتوافر فيه العمالة والموارد الاقتصادية من شأنه ان يسرع عملية السلام .

لذلك تنطلق الرؤية الاسرائيلية للمضمون الاقتصادي للسوق الشرق اوسطية من ان تطوير علاقات التعاون بين «اسرائيل» ودول المنطقة من شأنه أن يؤدي الى تنمية شبكة كثيفة من العلاقات الاقتصادية تجعل كلفة الانفصال عالية جدا لمن يرغب في الفكاك فيما بعد وهذه الشبكة ستخلق مصالح متبادلة تحقق السلام الاقتصادي بكل مايعنيه من رفع مستوى معيشة شعوب المنطقة واستغلال مواردها بشكل كفء ويتيح لها مستوى متقدم من التنمية. وتؤكد الرؤية الاسرائيلية ان فوائد ومزايا السلام الاقتصادي من خلال السوق الشرق اوسطية ستحفز الاطراف العربية الاخرى للمشاركة في الشركة الاقتصادية الشرق اوسطية، فضلا عن اتاحة فرصة اكبر للتوصل الى التسوية السياسية، وتحجيم المساحة المتاحة للاطراف العربية المعارضة وربما تحييدهم في معارضة النهج الشرق اوسطي على حد تعبير «الكتاب الاسرائيليين» .

لذلك فإن السوق الشرق اوسطية وطبقاً للرؤية «الاسرائيلية» ستمكن «اسرائيل» من تحقيق مشروع اندماجها الاستراتيجي باقتصادات المنطقة بل وقيادة تلك الاقتصادات والهيمنة عليها بغض النظر عن نتائج التسوية السياسية .

نلخص مما جاء في اعلاه بان الرؤية الاسرائيلية للمضمون الاقتصادي للسوق الشرق اوسطية تتركز حول :-

- التأكيد على أن طريق الرفاه والتنمية الاقتصادية لايمكن ان يتم الا عبر السوق الشرق اوسطية باعتبارها العصي السحرية التي ستحل مشاكل المنطقة الشديدة التأزم .

-التأكيد على ان السوق الشرق اوسطية ستتيح لاسرائيل قيادة الفضاء الاقتصادي الشرق اوسطي .

- أن السوق الشرق اوسطية وماتتضمنه من مشاريع ربط اقليمية ومؤسسات اقليمية ستكون نقطة انطلاق «اسرائيل» الى السوق العربية .

- ستكون السوق الشرق اوسطية بمثابة العلاج الشافي لاختلالات الاقتصاد «الاسرائيلي» وجعله اكثر استعداد لمواجهة متغيرات القرن الواحد والعشرين .

- تؤكد «اسرائيل» بان اقامة السوق الشرق اوسطية ستكون كسبا اقتصاديا عظيما لها، اذ ستفتح لها اسواق العرب، فضلا عن استثمار اموال نفوطها واستغلال مواردها .

لذا تستند الرؤية الاسرائيلية للمحتوى الاقتصادي للشرق اوسطية الى الاراء التي قدمها شمعون بيرز في كتابه الشرق الاوسط الجديد والتي تؤكد على مجموعة من «التوابت الاسرائيلية» الجديدة وهي :-

- أن يصبح السوق اكثر اهمية من الدول المنفردة .
- أن يصبح الجو التنافسي أهم من وضع الحواجز في الطريق .
- لاينبغي للعلاقات الاقتصادية أن تؤجل او تربط بعملية السلام، بل بالامكان الشروع في مشاريع الربط الاقليمي بغض النظر عن نتائج عملية السلام .

وعليه يمكن للعلاقات الاقتصادية ان تسبق العلاقات السياسية .

وتتركز الرؤية «الاسرائيلية» على إنشاء سوق مشتركة على غرار الجماعة الاوروبية على مراحل وطبقا لخصائص الاقتصاد «الاسرائيلي» فان السوق الشرق اوسطية المشتركة تأتي مرحلة رابعة من مراحل التعاون الاقتصادي والتي اشير اليها في الكتاب الاسرائيلي الموجه الى قمة الدار البيضاء .

حيث اشار الكتاب الى المراحل التالية للتطبيع الاقتصادي، وهي :-

- مرحلة التبادل السلعي .
- مرحلة الدخول في مشاريع مشتركة .
- مرحلة الاتفاق على التوحيد الكمركي .
- مرحلة السوق المشتركة التي يتم خلالها تبادل رؤوس الأموال والانفاق على سياسات نقدية معينة .

ونستطيع القول ان الاهداف الحقيقية «لاسرائيل» من كل مشروع الشرق اوسطية تنصب حول الكونفدرالية الاردنية - الفلسطينية -

الاسرائيلية .

وفي هذا الجانب ينبغي التأكيد على مسألتين هما :-

اولا- ان اسرائيل تدفع بالكونفدرالية السياسية بين الاردن والسلطة الفلسطينية لتجاوز تأسيس الدولة الفلسطينية .

ثانيا- ان « اسرائيل » معنية بالكونفدرالية الثلاثة بينها وبين الاردن والسلطة الفلسطينية اقتصاديا، اي ان هذه الكونفدرالية تشمل « اسرائيل » في شقها الاقتصادي الا انها ليست معنية في شقها السياسي (على غرار البينلوكس في شمال اوربا) .

ويبدو ان خيار الاتحاد الاقتصادي هو الخيار الذي تسعى اليه « اسرائيل » في المنظور القريب لوجود درجة من التشابك بين الاقتصادات الثلاث في مجالات المياه والتجاره والبنية التحتية والسياحة والمواصلات والاتصالات والعملة والعمالة .

وحقيقة هذا الخيار نابع من خصائص الاقتصاد « الاسرائيلي » والذي يعني خلق اعتماد اسرائيلي على العالم العربي بدلا من العالم الخارجي .

يتضح مما جاء في أعلاه الرؤية الاسرائيلية الشرق اوسطية تكمن في اجراء جراحه جغرافية للمنطقة عن طريق اخضاع الاقتصادات « الاطراف » العربية لاكبر عملية إعادة هيكلة تتيح لاسرائيل قيادتها للتنمية في الشرق الاوسط طبقا لبرنامج المؤتمر الصهيوني الذي انعقد في نيويورك عام 1942افرنجي .

وهكذا ترى « اسرائيل » ان تدعيم التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة قادر على تحقيق الاهداف السياسية، اي ان خلق مصالح اقتصادية متبادلة بين الاطراف الداخلة في الشرق اوسطية يمكن ان يؤدي في مرحلة لاحقة الى تسهيل التوصل إلى حل سياسي .

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	حازم الببلاوى
الموضوع الفرعى :	الموقف الاسرائيلى	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) دور الدولة فى الاقتصاد	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

الاقتصاد والسلام (*)

عقد فى عمان مؤخرا ـ٢٣ ـ٢٥ يونيو ١٩٩٧ اجتماع للخبراء العرب لمناقشة آثار السلام على بعض القطاعات الصناعية (المنسوجات والصناعات الإلكترونية) بمبادرة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأمم المتحدة) ومؤسسة فريدريك إيبرت الألمانية ومنتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وتركيا وإيران. وليس الغرض من هذا المقال مناقشة ما جاء فى هذا الاجتماع من آراء بقدر ما هو مناقشة العلاقة بين الاقتصاد والسلام.

جرت العادة عند مناقشة العلاقة بين الاقتصاد والسلام على النظر إلى ما يطلق عليه من عوائد السلام الاقتصادية، والمقصود بذلك هو دراسة آثار السلام العادل والشامل وقيام علاقات عادية بينها. ويتجه الرأى الغالب إلى أن السلام سوف يعود بالخير على معظم دول المنطقة لأسباب عديدة أهمها إعادة توجيه العديد من الموارد للأغراض المدنية بدلا من تخصيصها للأغراض العسكرية، فضلا عن أن استقرار الأوضاع السياسية للمنطقة وزوال أسباب التوتر من شأنه أن يكون دافعًا لزيادة الاستثمارات سواء بتشجيع الاستثمارات الأجنبية على القدوم إلى هذه المنطقة، أو حتى تشجيع الاستثمارات الوطنية وعودة الكثير من رءوس الأموال العربية المهاجرة للإفادة من جو الاستقرار الجديد، وأخيرا فإن استتباب السلام سيكون مدعاة لإعادة النظر فى الأوضاع الاستثنائية وظروف الطوارئ والاهتمام بالإصلاحات الداخلية والدستورية وتحقيق سيادة القانون وتدعيم أسباب الديمقراطية. وهذه كلها من دواعى تحسين الأوضاع الاقتصادية لمختلف دول المنطقة. ويضيف البعض أن استقرار السلام فى الشرق الأوسط بمثل أهمية إستراتيجية عالمية ومن ثم فإن العالم فى حرصه على نجاح واستقرار السلام سيكون مستعداً للمشاركة فى تعمير وتمويل تنمية المنطقة حتى يشعر الجميع بفائدة السلام ويمثلون بذلك ضمانا لاستمراره واستقراره. ومن هنا ظهرت الدعوات إلى مشروع عالمى للسلام فى الشرق الأوسط لتنمية المنطقة على غرار مشروع مارشال بحيث تساهم فيه الدول الكبرى.

وعلى عكس هذا الاتجاه يشكك البعض فى سلامة وصحة هذه الفروض، ويرون أن هذه الأفكار وهو ما يطلق عليه اسم «المشروع الشرق الأوسط» ليس إلا وهمًا، وأنه لن يؤدى إلا إلى سيطرة الاقتصاد الإسرائيلى على المنطقة والهيمنة عليها. فبعد أن توافر لإسرائيل التفوق العسكرى، فإنها تود أن تفرض تفوقها الاقتصادى على المنطقة. وبذلك يصبح السلام اسمًا على غير مسمى، فهو استمرار للهيمنة الإسرائيلية بوسائل اقتصادية بعد أن تجاوز العصر قبول السيطرة بوسائل عسكرية. كذلك فإن هذا المشروع ليس سوى وسيلة لصرف الأنظار بعيدًا عن التكامل الطبيعى بين الدول العربية واستبداله بالمشروع الشرق الأوسطى. وأخيرًا فإنه نظرًا لتفوق الصناعة الإسرائيلية فى معظم القطاعات فإن هناك خطرًا على وجود ونمو الصناعات الوطنية من المنافسات الإسرائيلية.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	حازم الببلاوى
الموضوع الفرعى :	الموقف الاسرائيلى	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) دور الدولة فى الاقتصاد	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

وقد جاءت التطورات الأخيرة فى السياسة الإسرائيلية وما ترتب عليها من توقف أو تعثر فى مسيرة السلام مما ساعد على زيادة الشكوك حول ما يسمى بالعوائد الاقتصادية للسلام . ولذلك فقد يكون من المناسب مناقشة السؤال العكسى عن علاقة الاقتصاد بالسلام . فلا يقل أهمية عن التساؤل عن الآثار الاقتصادية للسلام طرح التساؤل العكسى وهو: هل تساعد القوى والمصالح الاقتصادية على دفع مسيرة السلام؟ ، بعبارة أخرى هل تمثل المصالح الاقتصادية القائمة والمحتملة حافزًا للسلام . ولا يقتصر الأمر على حقيقة هذه المصالح الاقتصادية كحافز بل المقصود هو تصور أو إدراك لمثل هذه المصالح كدافع للسلام .

ويبدو أن هناك قطاعًا مهما من المفكرين والفاعلين اقتصاديا غير مقتنعين بأهمية هذه المصالح الاقتصادية للسلام . فليس هناك ضغط كاف من أصحاب المصالح الاقتصادية للتأثير على السياسيين على دفع عملية السلام كما نراه مثلا فى الولايات المتحدة من ضغط على ضرورة التغاضى فى الصين عن مسائل حقوق الإنسان حرصًا على المصالح التجارية بين البلدين . وقد رأينا أن هناك على الجانب العربى من يشكك أصلاً فى حقيقة هذه المصالح والمنافع ويرى فيها وهمًا أكثر منه حقيقة . وقد لا يقل غرابة أن هناك على الجانب الإسرائيلى من لا يرى فى السلام أية منافع اقتصادية لإسرائيل بل إنه يرى أنه قد يترتب عليه إضرار لما حققته إسرائيل من مكاسب اقتصادية وخاصة خلال فترة التسعينيات . وغنى عن البيان أن هذه الاتجاهات المتشددة لا تمثل كل الآراء فى إسرائيل فهناك قطاع لا يستهان به يرى فى السلام طريق الازدهار الاقتصادى للمنطقة ، ومع ذلك فقد يكون من المفيد التعرف على تلك التصورات والأفكار .

نبدأ بالقول بأن الاقتصاد الإسرائيلى قد حقق منذ ١٩٩١ وخاصة بعد مؤتمر مدريد الكثير من المكاسب الاقتصادية للسلام مقدما وبمجرد عقد هذا المؤتمر وبصرف النظر عن مدى التقدم الحقيقى فى مسيرة السلام . ولذلك لم يكن غريبا أن حقق هذا الاقتصاد إنجازًا اقتصاديا كبيرًا منذ ذلك التاريخ ، فبعد ربع قرن من النمو السريع (١٩٤٨ـ ١٩٧٣) عرف الاقتصاد الإسرائيلى تراجعًا وتراخيا فى معدلات أدائه عرف فيها أزمات متعددة من تضخم مخيف ، إلى تدهور فى ميزان المدفوعات ، إلى زيادة فى الدين الخارجى . وقد استمرت هذه الأحوال المتدهورة لأكثر من عشر سنوات بلغت أدناها فى ١٩٨٥ حين وصل معدل التضخم إلى حوالى ٥٠٠٪ رغم منحة أمريكية سخية (١,٥ بليون دولار) لتخفيف الأعباء . وقد أخذت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عدة إجراءات للإصلاح الاقتصادى والتخفيف من القيود مما ساعد الاقتصاد الإسرائيلى على تحقيق معدلات عالية من النمو فى التسعينيات

عندما ظهرت بوادر الاستقرار فى المنطقة، وقد ساعد على ذلك إلى جانب الإصلاح الاقتصادى عدة اعتبارات، منها وفود ما يقرب من مليون روسى بمؤهلات عالية فضلا عن الحصول على قرض بضمان من الحكومة الأمريكية بمبلغ ١٠ بلايين دولار. كذلك فقد تدفقت رءوس الأموال والاستثمارات بشكل لم يسبق له مثيل. ومن الضرورى الإشارة هنا إلى أن نسبة غير قليلة من هذه الاستثمارات إنما جاءت فى أثر مؤتمر مدريد للسلام، ثم اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين وإسرائيل. وفى نفس الوقت تراجعت المقاطعة العربية، وخاصة المقاطعة من الدرجة الثانية حيث فتحت الأسواق العربية للمشروعات التى تفتح مشروعاتها فى إسرائيل، مما أزال بعض العقبات أمام وفود الاستثمارات إلى إسرائيل. كذلك عرفت هذه الفترة اعتراف الصين والهند بإسرائيل وإقامة علاقات اقتصادية معها. ولا ننسى أن الصين تمثل واحدة من أكبر الأسواق العالمية وأن الهند تعرف أكبر طبقة متوسطة فى العالم متطلعة إلى الاستهلاك، وتلا ذلك استكمال الاعتراف بإسرائيل من باقى الدول التى ظلت مترددة قبل إيجاد حل نهائى للأزمة العربية الإسرائيلية، وفى نفس الوقت أقامت إسرائيل علاقات تجارية مع عدد من الدول العربية إثر المؤتمر الاقتصادى فى الدار البيضاء(تونس، المغرب، عمان، قطر) ويسود الانطباع بأن المنتجات الإسرائيلية تتداول فى معظم الدول العربية حتى إن لم تقم علاقات دبلوماسية أو تجارية معلنة بينها.

وبذلك تحقق لإسرائيل بالفعل معظم ما تتوقعه من نتائج اقتصادية للسلام. وهكذا عرفت إسرائيل معدلات نمو مرتفعة خلال التسعينيات بلغت حوالى ٨٪ وصل فيها متوسط نصيب الفرد إلى حوالى ١٤ ألف دولار كما بلغ الناتج المحلى فى إسرائيل حوالى ٧٨ بليون دولار وهو ما يمثل أكثر من ٩٠٪ من مجموع الناتج المحلى للدول العربية المحيطة مجتمعة (مصر، سوريا، الأردن، لبنان، الأراضى الفلسطينية).

وإزاء ما تحقق مقدما من مكاسب للسلام فإن هناك ترددًا ـ لدى بعض الفئات ـ حول ما يمكن أن يتوافر من منافع اقتصادية إضافية مع مزيد من إجراءات السلام والتقارب مع الدول العربية. ولذلك فإنه قد لا يبدو غريبا أن تقوى الاتجاهات المتشددة فى إسرائيل مع بداية التسعينيات وتتراجع بعض الشىء الأصوات الداعية للإسراع بالتسوية السليمة، بل ويرى عدد من المتشددين ليس فقط ضآلة المكاسب الاقتصادية المترتبة على مزيد من السلام، بل ربما تكون هناك مخاطر اقتصادية وضياع للفرص بالنسبة لإسرائيل نتيجة لمزيد من التعاون الاقتصادى مع الدول العربية المجاورة. فهيكل الصناعة فى إسرائيل وفى الدول العربية المجاورة يختلف بدرجة لا تجعل بينهما إمكان كبير للتجارة، فمعظم صادرات إسرائيل تتمثل فى منتجات صناعية متقدمة تجد أسواقها فى الدول الصناعية المتقدمة والتى قد لاتجد طلبًا كافيا فى الدول العربية المجاورة. فاستبدال الأسواق العربية بتلك التى

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	حازم الببلاوى
الموضوع الفرعى :	الموقف الاسرائيلى	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) دور الدولة فى الاقتصاد	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

نجحت إسرائيل فى ولوجها فى أوروبا والولايات المتحدة واليابان وقريبًا فى الهند والصين يمثل خسارة كبيرة على إسرائيل بإحلال الأسواق العربية محل الأسواق العالمية الديناميكية والحيوية . وليس صحيحًا ، من وجهة نظر هذا الاتجاه ، أن إسرائيل جزء من الشرق الأوسط ، قد يكون هذا صحيحا من الناحية الجغرافية ، ولكن الجغرافيا قد انتهت ولم تعد سوى ذكرى من الماضى . الحقيقة فى نظر هؤلاء هى أن حقائق الاقتصاد تتجاوز حدود المكان وترتبط بحجم العلاقات الاقتصادية ، وهى علاقات مالية وتجارية وثقافية تقفز على الحدود ، فكوبا وهى على بعد أقل من مائة ميل من الولايات المتحدة أبعد مرات ومرات من شيلى أو اليابان أو تيوان فى قربها الاقتصادى للولايات المتحدة . وكذلك الحال بالنسبة إلى إسرائيل ، فالصناعة فى إسرائيل أكثر ارتباطًا بمراكز الإنتاج فى أوروبا واليابان وأمريكا مما هى بدول الشرق الأوسط ، وعلاقاتها المالية أقرب إلى نيويورك وزيورخ مما هى إلى القاهرة أو عمان . وأكبر خطر ـ فى نظر هذا الاتجاه ـ هو أن يؤدى السلام إلى إعادة توطين إسرائيل ليس جغرافيا فقط بل اقتصاديا وثقافيا فى حظيرة الشرق الأوسط . ولا ننسى أن التكوين البشرى لإسرائيل ينقسم بين عناصر غربية وعناصر شرقية ، وإن كانت مؤسساته الحاكمة لاتزال فى أيدى العنصر الغربى ، وهكذا يشعر أصحاب هذا الاتجاه أن ترجيح السلام هو ترجيح للجغرافيا على حساب الاقتصاد والثقافة وتغليب لشرقية إسرائيل على غربيتها . فإسرائيل جغرافيا جزء من الشرق ولكنها اقتصاديا وثقافيا جزء من الغرب ، وينبغى ـ فى نظر هذا الاتجاه ـ أن تظل كذلك .

وإذا كانت الحجج السابقة ليست قاطعة ولا نهائية ، فإنه لا يخفى أن ضعف الاقتصاد العربى هو أحد الأسباب العميقة لضعف الموقف العربى وهشاشته من ناحية ولتعنت المواقف المتشددة فى إسرائيل من ناحية أخرى . ومن هنا فإن الدعوة لتدعيم وتقوية الاقتصاديات العربية ولإحياء مشروعات التعاون الاقتصادى العربى ، وهى تقوى الجانب العربى عمومًا ، قد تكون فى نفس الوقت حافزًا للسلام . فالعصر لا يعرف لغة أبلغ وأقوى دلالة من لغة المصالح الاقتصادية . والله أعلم .

الموقف العربي

المخاطر

السوق الشرق اوسطية

الموقف العربى : المخاطر

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الخسارة العربية الصافية فى المبارة الشرق اوسطية	حميد الجميلى	(كتاب) دراسات فى المحتوى الاقتصادى		١٩٩٨	٤٧
٢	الشرق اوسطية	سليمان المنذرى	(كتاب) السوق العربية المشتركة فى عصر العولمة		١٩٩٩	٥١

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حميد الجميلى
الموضوع الفرعى : الموقف العربي : المخاطر	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر : (كتاب) دراسات فى المحتوى الأقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨

الخســـارة العـــربية الصـــافية

فى المباراة الشرق اوسطية الصفرية ..

من اجل اعطاء صورة تحليلية للمخاطر التى تهدد مستقبل الاقتصاد العربي جَراء تشكيل النظام الاقتصادى الشرق اوسطى... لابد من الاخذ بنظر الاعتبار مجموعة العوامل التى يرتكز عليها الفكر الصهيونى المعاصر فى صياغته لذلك النظام ، ***وهى :-***

1- إن اسرائيل لا تنظر الى النظام الاقتصادى الشرق اوسطى من منظار المكاسب الاقتصادية والتجارية المجردة قصيرة الاجل وإنما تنظر إلى الابعاد الاستراتيجية الاقتصادية التي يمكن ان تحققها جراء ذلك النظام ***والمتمثلة بـ:-***

أ- التأثير على عملية النهوض الاقتصادى العربى .

ب - تكريس هيمنتها الاقتصادية والتكنولوجية على المنطقة .

جـ - مواصلة الحرب باستعمال السلاح الاقتصادى .

2- إن اسرائيل صاحبة مشروع توسعى مناقض للمشروع النهضوى العربى، ومن الخطأ التصور أن اسرائيل مجرد دولة تسعى إلى إقامة علاقات طبيعية مع العرب .

3- إن توجهات اسرائيل الاقتصادية هى امتداد للتوجهات الاقتصادية للمنظومة الرأسمالية (ايديولوجية المنظومة الرأسمالية) .

4- إن الولايات المتحدة تقف وراء المشروع الشرق اوسطى لعوامل تتعلق بالاقتصاد الامريكى ولعوامل تتعلق باهداف الصهيونية العالمية والشراكة الاستراتيجية الامريكية الاسرائيلية .

إن اى تحليل لا يتوقف عند هذه الاعتبارات عند بحث المخاطر التي تهدد الاقتصاد العربى سيكون قاصرا وعديم الفائدة والجدوى.

وانطلاقا من هذه الرؤيا الاستراتيجية للمخاطر التى تهدد مستقبل الاقتصاد العربى ستتوقف عند المخاطر الاستراتيجية التالية :-

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حميد الجميلى
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : المخاطر	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر : (كتاب) دراسات فى المحتو ى الأقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨

١ـ انكماش وظائف المحتوى الاقتصادى للنظام العربى :

سيؤدى النظام الاقتصادى الشرق اوسطى الجديد إلى تكريس الموقع المتخلف للإقتصادات العربية فى اطار تقسيم العمل الاقليمى (الشرق اوسطى) الجديد من خلال اعادة توزيع الانشطة الاقتصادية والتكنولوجية بين اسرائيل وبين الاقتصادات العربية، بحيث تكون «اسرائيل» المركز الاقليمى المهيمن فيما تصبح الاقتصادات العربية اطراف او تخوم اقتصادية تابعة لذلك المركز اقتصاديا وتكنولوجيا .

وسيؤدى النظام الاقتصادى الشرق اوسطى إلى تضييق هامش الحركة التاريخية امام الاقتصاد العربى بحيث لا يرى سوى الدائرة الغربية ـ الاسرائيلية . لذلك ستدخل الاقتصادات العربية القرن الواحد والعشرين وهى مكبلة بقيود النظام الاقتصادى الشرق اوسطى مما سيحرمها من امكانية التحرك والتفاعل والانفتاح على القوى الاقتصادية العالمية الصاعدة فى أسيا (شرق وجنوب شرق أسيا) .

كما ستؤدى التطورات الاقتصادية الشرق اوسطية الى انحسار النظام الاقتصادى العربى كرابطة اقتصادية وكبنية متماسكة وكاستراتيجية للامن الاقتصادى العربى وبزيادة هذا الانحسار تتكمش وظائف النظام الاقتصادى العربى وتتحول طبيعته من جماعة اقتصادية الى جماعة ثقافية ليس لها تعبير سياسى واقتصادى متماسك، اى يتحول المحتوى الاقتصادى للنظام العربى إلى ظاهرة ثقافية بصورة تدريجية (31) .

والاكثر من ذلك فإن الترتيبات الاقتصادية الاقليمية والنظام الاقتصادى الشرق اوسطى سيؤدى إلى جعل الوطن العربى مجموعة من الدوائر المتعددة والمستقلة حسب مراحل الهندسة الجيو ـ اقتصادية الجديدة للمنطقة بحيث تتقاطع مصالحها الاقتصادية والسياسية والامنية والتكنولوجية. وأن استمرار هذا الوضع سيجعل وضع الوطن العربى اقرب إلى وضع امريكا اللاتينية كمجموعة من البلدان ترتبط بلغة واحدة، ثقافة واحدة دين واحد، تاريخ مشترك وشعور بوحدة المصير ولكن دون ان يترجم ذلك فى شكل وحدة أو كيان سياسى مشترك.

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : حميد الجميلى
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : المخاطر	رقم العـــــدد :
المصـــــــدر : (كتاب) دراسات فى المحتو ى الأقتصادى	تاريخ الصــدور : ١٩٩٨

2 ـ المؤسسة الجـديدة :

سيؤدى النظام الاقتصاد الشرق اوسطى إلى إنتهاء النظام الاقتصادى العربى بشكله الحالى بعد اندماج الاقتصادات العربية المشرقية فى الفضاء الاقتصادى الشرق اوسطى واندماج الاقتصادات المغربية فى الفضاء الاقتصادى المتوسطى، خاصة وأن الفضائين الشرق اوسطى والمتوسطى ستضم دولا فى المحيط العربى ودولا فى المحيط غير العربى ***وبانتهاء النظام الاقتصادى العربى بشكله الحالى ستترتب النتائج التالية :ـ***

ـ ظهور اطار مؤسسى اقتصادى جديد بديل للاطار الاقتصادى العربى. والاطار المؤسسى الجديد الشرق اوسطى أو (المتوسطى) سيتجاوز الاطار المؤسسى الاقتصادى العربى بمؤسساته وألياته .

ـ سيخضع الاطار الاقتصادى المؤسسى الجديد لشبكة جديدة من الروابط الاقليمية والنظم الوظيفية الفرعية التى سيتم نسجها فى ظل النظام الاقتصادى الشرق اوسطى الجديد .

ـ ستحتل اسرائيل موقعا متقدما وقائدا فى الاطار الموسسى الاقتصادى الجديد، وفى شبكة الروابط الاقليمية الجديدة اقتصادياً وتكنولوجياً .

ـ مزيد من التشتت والتدهور لمرتكزات النظام الاقتصادى العربى ومؤسساته القطاعية والشمولية سيؤدى هذا التشتت إلى قطع الخيط المتصل بين هذه المؤسسات وربط المصلحة القطرية العربية بالمصلحة الاقليمية بدلا من المصلحة القومية، وقد تتنافس المصلحة القومية مع المصلحة القطرية ستؤدى المأسسة الجديدة الى اقفال الدائرة التى ستتحرك فى رحابها الاقتصادات المنتمية للمشروع الشرق اوسطى .

3 ـ تهميش الثوابت القومية :

النظام الاقتصادى الشرق اوسطى ليس نظام مناقض للنظام العربى بل هو نفى لذاتية النظام العربى وتقويضا لارضية الحد الادنى من الثوابت القومية والوجود والنهوض العربى المشترك وبهذا المعنى فالنظام الاقتصادى الشرق اوسطى لايعني سوى الانبطاح على الارض

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : حميد الجميلى
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : المخاطر	رقم العـــــــدد :
المصـــــــــدر : (كتاب) دراسات فى المحتو ى الأقتصادى	تاريخ الصـــدور : ١٩٩٨

لكى تدوسنا عربة التطورات الشرق اوسطية، وهو سجن للقضية الاقتصادية العربية برمتها وتهميش لثوابتها القومية المتعلقة باستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك .

لاشك أن تفويض الثوابت القومية فى اطار النظام الاقتصادى الشرق اوسطى سيؤدى إلى تكامل الاقتصادات العربية إلى تخوم اقتصادية منتمية إلى دوائر متعددة مستقلة ذات مصالح اقتصادية خاصة بها. واستنادا إلى ذلك فإن المصالح الاقتصادية للاقطار العربية يمكن ان تتقاطع فى مقابل تكاملها مع الدائرة المستقلة التى تنتمى إليها وبهذا التكامل الاقليمى الجديد والتنافر الاقتصادى الغربى سيؤدى النظام الاقتصادى الشرق اوسطى إلى تمكين اسرائيل من «اختراق الاقتصادات العربية والقضاء على الخيط العربى المتصل، واعادة هيكلة تلك الاقتصادات فى اطار نمط جديد لتقسيم العمل بعمق قانون النمو غير المتكافىء ويزيد من عمليات تدويل الاقتصادات العربية والحاقة بالسوق الاقليمية ثم بالسوق العالمية من موقع متخلف فى غياب رؤية استراتيجية عربية وإرادة سياسية فاعلة (32).

4 ـ الاختراق الاسرائيلى التكنولوجى :

ستتمكن اسرائيل من اختراق الاقتصاديات العربية والهيمنة عليها تكنولوجياً بفعل مجموعة من العوامل من أبرزها مايسمى بمشاريع الربط الاقليمى حيث سيترتب على التقاء مصالح الرأسمالية العالمية لاسيما الامريكية بالمصالح الاسرائيلية التعويل على أن تصبح اسرائيل هى المركز الاستثمارى والتكنولوجى بالمنطقة.. واسرائيل وعلى مدى سنوات طويلة أخذت تسعى حثيثا لتحديث صرح ضخم من التكنولوجيا المتقدمة مهيئا لممارسة دور اقليمى بارز فى المنطقة العربية هذا الدور تبدى ملامحه الاساسية فى ربط الاقتصاديات العربية باقتصاد اسرائيل وما ينطوى عليه هذا الربط من فرصة ذهبية امام اسرائيل تبدو واضحة فى فتح الاسواق العربية دون معرقلات للمنتجات الاسرائيلية والاستغلال البشع للاعداد الغفيرة من الايدى العاملة الرخيصة وأخيرا استجلاب الثروات العربية ـ البترولية وغيرها من المواد الاولية وشبه المصنعة لتدوير عجلة الاقتصاد الاسرائيلى... وبالطبع تهديم الاقتصاد العربية (33).

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سليمان المنذرى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : المخاطر	رقم العـــــدد :	
المصــــــدر :	(كتاب) السوق العربية المشتركة ...	تاريخ الصــدور :	١٩٩٩

الشرق أوسطية

فى ورقة العمل التى أعدتها لجنة من خبراء الأمانة العامة لجامعة الدول العربية[٥] تم حصر المخاطر التى تنطوى عليها قمة الدار البيضاء الشرق أوسطية فى ثلاث جوانب هى:

أولا: المخاطر السياسية

ثانيا: المخاطر الاقتصادية

ثالثا: المخاطر المؤسسية

ويمكن إيجاز أبرزها فيما يلى:

أولا ـ المخاطر السياسية:

١ ـ إدخال إسرائيل فى نسيج المنطقة العربية مع احتفاظها بترسانتها النورية خارج نطاق مفاوضات التسوية. وخارج إطار الرقابة الدولية، وقبل أن تتخلى عن طبيعتها الاستيطانية كدولة لليهود من كل الجنسيات، والتزامها باستجلابهم.

٢ ـ إطلاق عملية التطبيع الرسمى والعملى للعلاقات العربية الإسرائيلية، قبل قيام إسرائيل بالوفاء باستحقاقات عملية التسوية السياسية، وخصوصاً لجهة تطبيق قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥، وما تفرضه تلك القرارات، من انسحاب إسرائيلى كامل من الجولان السورية، وجنوب لبنان، والأراضى الأردنية، والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، وتفكيك المستوطنات وحل مشكلة اللاجئين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية خصوصاً القرار رقم ١٩٤ .

وتكمن الخطورة الرئيسية فى ذلك، فى محاولة قمة الدار البيضاء تغيير الأولويات، وفرض أسبقية للجانب الاقتصادى على التقدم فى مسار التسوية السياسية، وإطلاق عملية التطبيع وإلغاء المقاطعة المفترض أن تأتى نتاجاً للتسوية.. الأمر الذى يهدد العملية السلمية، ويقوض الأسس والمبادئ التى قامت عليها. وتجريد الجانب العربى من أدوات الضغط التفاوضية المتبقية لديه لتحقيق تلك المبادئ، وزيادة الضغوط على كل من سوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية لتقديم تنازلات إضافية لحساب إسرائيل.

٣ ـ إعادة تشكيل خريطة المنطقة ومحاولة طمس هويتها القومية والاستعاضة عنها بهوية إقليمية:

فقد وجهت الدعوة لدول المنطقة لحضور قمة الدار البيضاء، على أساس التصنيف الذى يعتمده البنك الدولى لشمال أفريقيا والشرق الأوسط. والذى يستبعد كليا خمس دول عربية : السودان والصومال وجيبوتى وموريتانيا وجزر القمر.

أما استبعاد ليبيا والعراق وإيران فقد جاء مؤقتا ولأسباب سياسية. وجرى ضم إسرائيل، وإلحاق تركيا المنضمة للدائرة الأوروبية بالإقليم.

وتشكل الصيغة الإقليمية المطروحة، تهديداً خطيراً لوحدة الهوية القومية للوطن العربى

وتستهدف تعميق الانقسام والشرذمة بين دوله، من خلال اقتطاع أجزاء منه، وضمها إلى تجمعات إقليمية أخرى، فى الوقت الذى يتم فيه ضم دول أخرى غير عربية إلى التجمع الشرق أوسطى الجديد.

٤ ـ إضعاف الموقف العربى والاستفراد به بعيداً عن ضوابط وقرارات الشرعية الدولية من خلال تغييب منظمة الأمم المتحدة. رغم كونها الإطار الرئيسى والآلية الأساسية للتعاون الدولى. واستمرار تهميش الدور الأوروبى، وتغييب دور القوى الدولية المؤثرة الأخرى كاليابان والصين. الأمر الذى ينعكس سلباً على الموقف العربى ويخل بميزان القوى الإقليمى بشدة لصالح إسرائيل.

٥ ـ زيادة الضغط على الحكومات العربية لتسريع عملية التسوية والتطبيع، عبر إقحام القطاع الخاص العربى ليلعب دوراً يتجاوز الجانب الاقتصادى، ومحاولة توظيفه تحت شعار الشراكة الجديدة، من خلال اقحامه المبكر فى مشروعات مشتركة مع القطاع الخاص الإسرائيلى، لفرض التطبيع الواقعى وخلق مصالح مشتركة ومتشابكة تسهم فى توسيع قاعدة القبول العربى بإسرائيل، قبل وفائها باستحقاقات عملية التسوية، وإضعاف موقف الأطراف العربية المباشرة فى عملية السلام للتأثير عليها.

ثانيا ـ المخاطر الاقتصادية ويمكن بيان أبرزها فيما يلى:ـ

١ ـ إعادة توزيع موارد المنطقة وفرض الشراكة الإسرائيلية فى استغلال تلك الموارد، عبر صيغ وآليات التعاون الإقليمى المقترحة.

فقد تضمن إعلان الدار البيضاء دعوة صريحة إلى إلغاء المقاطعة فى وقت قريب، لتمكين إسرائيل من الإفادة من الأسواق العربية حتى قبل وفائها باستحقاقات عملية التسوية.

كما تضمنت توجهات اللجان القطاعية صيغاً تكسب إسرائيل حقوق المشاركة فى أطر تعاونية فى مجالات كالبنى الأساسية والتجارة والاستثمار الخ..

٢ ـ فرض إسرائيل كعضو متميز فى صيغ تعاون اقتصادى إقليمى تفتقر إلى الحد الأدنى من متطلبات التوازن الضرورى.

حيث يجرى فرض عضوية إسرائيل فى المجموعة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والأطر المنبثقة عنها والداعمة لها، فى ظل اختلال كبير فى موازين القوى الاقتصادية بينها وبين الدول العربية. أسهمت الدول الصناعية المتقدمة فى تحقيقه، وما تزال تلتزم بضمانه، عبر انفراد إسرائيل بإمكانية الحصول على أحدث التكنولوجيا الغربية المتطورة، وتمتعها بموارد إضافية وبتسهيلات استثنائية غير متاحة لأطراف الإقليم الأخرى، وبدعم هذا التفوق الاقتصادى بتفوق عسكرى، يستند إلى ترسانة نووية خارج نطاق الرقابة الدولية، والتزام أمريكى رسمى بحفظ الاختلال فى ميزان القوى العسكرى الإقليمى لصالحها.

٣ ـ تزايد الضغوط على الدول العربية لتنميط سياساتها الاقتصادية وفقاً للنموذج الدولى/ الغربى/ وتسريع وتأثره وفقاً للإيقاع الإسرائيلى، الذى أنهى للتو عملية إصلاح اقتصادى وإعادة هيكلة استمرت طوال عقد كامل، وأسهمت الدول الصناعية المتقدمة فى تحمل أعباء تمويلها، دون مراعاة لظروف الدول العربية، وللتفاوت التنموى الحاد بين دول المنطقة. مما يحد من قدرتها على التكيف الإيجابى وحماية مصالحها الوطنية، ويهدد بتكريس هذا التفاوت وتعميقه، باعتبار أن السوق آلية يتحكم فيها الطرف الأقوى.

ثالثا ـ المخاطر المؤسسية: تثير المؤسسات التى أنشأتها قمة الدار البيضاء، لتكون إطاراً للتعاون الإقليمى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مخاوف كثيرة تجاه إمكانية التعايش بين هذه المؤسسات المزمع إنشاؤها، والبنى المؤسسية القائمة للتعاون الإقليمى كجامعة الدول العربية وأجهزتها ومؤسساتها، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامى.

وترتبط هذه المخاوف، وخصوصاً تجاه جامعة الدول العربية، بحقيقة كون صيغة التعاون الإقليمى التى تروج لها المؤتمرات الشرق أوسطية ذات طبيعة إحلالية، تهدف إلى إعادة تشكيل خريطة المنطقة كما تم بيانه سابقا، مما يشكل تهديداً لجامعة الدول العربية ومؤسساتها كدور وإطار قومى.

يعزز تلك المخاوف، المشاكل التى تعيشها مؤسسات العمل العربى المشترك، والفجوة الواسعة التى تفصلها عن الدول العربية. وضعف قدرة هذه المؤسسات على تحقيق عوائد تنموية ملموسة للدول العربية أو توسيع قاعدة المصالح العربية المشتركة بشكل مقبول.

وما لم يتم التغلب على هذه المشاكل، فإن خطراً حقيقياً يتهدد جامعة الدول العربية ومؤسسات العمل العربى المشترك، ومن ثم مجمل النظام العربى، خصوصاً فى ظل العون والدعم الخارجى المتاح للمؤسسات الجديدة وترشيحها كبديل أكثر جدوى فى رأى دعاتها والمروجين لها.

